الردود

الرد على المخالف - تحريف النصوص - البراءة - التحذير - تصنيف الناس
عقيدة ابن أبي زيد القيرواني وعبث بعض المعاصرين بها

تأليف
بكر بن عبد الله أبو زيد

دار العاصمة
للنشر والتوزيع

حُقوق النشر محفوظة

النشرة الأولى ١٤١٤هـ

دار العاصمة

المملكة العربية السعودية

الرياض - ص.ب ٤٢٥٠٧ - الرمز البريدي ١١٥٥١

هاتف ٤٩١٥١٥٤ - ٤٩٣٣٣١٨ - فاكس ٤٩١٥١٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على توفيقه وامتنانه، وَعَظِيم نعمه، وتتابع إحسانه، وأَشهد أَن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأَشهد أَن محمداً عبده ورسوله. اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وأَصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم لقائه.

أَما بعد:

ففي سبيل ضم النظير إلى نظيره مما كتبت، تم ـ ولله الحمد ـ طبع كتابين:

- ☐ أَحدهما: «ابن قيم الجوزية / حياته، وآثاره، وموارده».

إذ كان كتاب الموارد مفرداً فجرى ضمه إلى الترجمة في غلاف واحد.

- ☐ وثانيهما: «النظائر» وقد حوى بين دفتيه أَربع رسائل:

١ ـ التراجم الذاتية.

٢ ـ التحول المذهبي.

٣ ـ العُزَّاب.

٤ ـ لطائف الكلم في العلم.

وقد تميزت طبعة كل واحد منهما بإضافات، وتصحيحات مهمة، وفهارس تفتح مخزونهما من: الموضوعات، والأَعلام، والنصوص، والكتب، وغيرها.

وبين يديك الآن الكتاب الثالث «الجامع للردود» وفيه ستة كتب :

١ ـ «الرد على المخالف من أُصول الإسلام ومراتب الجهاد» .

٢ ـ «تحريف النصوص من أَدلة أَهل الأَهواء» . وفيه زيادات مهمة .

٣ ـ «براءة أَهل السنة من الوقيعة في علماء الأُمة» .

٤ ـ «التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير» .

٥ ـ «تصنيف الناس بين الظن واليقين» .

٦ ـ «عقيدة ابن أبي زيد القيرواني وعبث بعض المعاصرين بها» .

وتميزت مجموعة : «الرُّدُودِ» هذه كسابقتيها بالتصحيح ، والفهارس الكاشفة عن معالمها .

أَرجو من الله تعالى أَن ينفع بها . وهو سبحانه ولي الهداية والتوفيق .

وكتب

بكر بن عبد الله أبو زيد

٢٠/ ٧/ ١٤١٣هـ

المدينة النبوية

□ □ □

الرد على المخالف من أصول الإسلام

المقدمة

الحمد لله الذي جعل في كلِّ زمانٍ فَتْرَةٍ من الرُّسل بقايا من أَهل العلم، يَدُلُّونَ مَنْ ضلَّ إلى الهدىٰ، وَيُبَصِّرُونَ بنورِ الله أَهْلَ العمىٰ، فَكَمْ مِنْ قَتيلٍ لإبْلِيسَ قد أَحيوه، وَكَمْ مِنْ ضَالٍّ تَائِهٍ قَدْ هَدَوْه، فَلِلَّهِ مَا أَحْسَنَ أَثَرَهُمْ على النَّاس، ولكنْ ما أَسوأَ أَثر المخذِّلين عليهم.

وأَشهدُ أَن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأَشهدُ أَنَّ محمَّداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأَصحابه ومن تبع سنَّته وحفظ الدِّين وبلَّغه ونافح عنه إلى يوم الدِّين . . . آمين.

أَمَّا بعد:

فَهذه أَبْحَاثٌ، مِن ضَنَائِنِ العِلم، وغواليه؛ لأَنَّها تَحْمِل إعلانَ الصوت الإسلامي عالياً، والقلمَ له راقماً؛ بإظهار شِعَارٍ من شَعَائر علماء الأُمَّة الإسلامية، وَبَيَانِ وظيفةٍ من وظائفهم المِلِّية، وتقرير أَصل من أُصولها التعبدية هو:

«مشروعية الرَّدِّ عَلَى كُلِّ مخالفٍ بمخالفته»، وأَخذه بذنبه، وإدانته بجريرته، «ولا يجني جَانٍ إلا على نَفْسِهِ».

كُلُّ هذا «لحراسة الدين» وحمايته من العاديات عليه، وعلى أَهله، من خلال هذه «الوظيفة الجهادية» التي دَأْبُها: الحنين إلى الدِّين، والرحمة بالإنسانية؛ لتعيش تحت مظلته: تَكُفُّ العدوان، وتَصُدُّ المعتدين، وتُقيم

سُوقَ الأَمر بالمعروف، ورأْسه «التوحيد»، والنهي عن المنكر وأَصلُه «الشرك».

وَتُحافظ على وَحْدَةِ الصَّفِّ، وجمع الكلمة، وَمَدِّ بَشَاشَةِ الإيمان، وَسُقْيا ترقرق ماء الحياء.

وتُقيمُ: طَوْلَ الإسلام، وَقُوَّتَه، وَظُهُورَهُ، على الدِّين كله ولو كره المشركون.

وتُحَطِّمُ الأَهواءَ ولو كره المبتدعون.

والفُجورَ ولو كره الفاسقون.

والجَوْرَ ولو كره الظالمون.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في بيان منزلة هذه الوظيفة[1]:

«فالمرْصَدُونَ للعلم، عليهم للأُمَّة حفظ الدِّين، وتبليغه، فإذا لم يبلغوهم علم الدِّين، أَو ضيعوا حفظه، كان ذلك من أَعظم الظلم للمسلمين؛ ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَاتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلْكِتَابِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾. فإن ضرر كتمانهم تعدى إلى البهائم وغيرها، فلعنهم اللاعنون حتى البهائم» انتهى.

فليس هذا الكتاب، إذاً للرَّدِّ على مخالفٍ مُعَيَّن.

ولا على مخالفٍ خلافاً محموداً، أَو جائزاً سائغاً.

وإِنَّما لتقرير «مشروعية الرَّدِّ على مخالفٍ بخلافٍ مذموم».

وبالتَّالي ليس مقصوراً على ما وَقَرَ في بعض المفاهيم من قصر مبدأَ الردود من أَهل السُّنَّة والجماعة، على «البدع والمبتدعين»: أَهل الأَهواء المنتسبين إلى الملَّة.

---

(١) «الفتاوى».

وَحُقَّ لهم ذلك؛ لأَنَّ «البدعة»: إفراز لمرض الشُّبهة: والشُّبهة باب البدعة، والبدعة: بريد الكفر، وشَرَكُ الشِّرْك.

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ في موقف أَهل السُّنَّة من دفع البدعة[١]:

«واشتدَّ نكيرُ السَّلف والأَئمة لها، وصاحوا بأَهلها؛ من أَقطار الأَرض وَحَذَّرُوا فتنتهم أَشد التَّحذير، وبالغوا في ذلك ما لم يبالغوا مثله في إنكار الفواحش، والظلم، والعدوان؛ إذ مضرة البدع، وهدمها للدِّين، ومنافاتها له: أَشد» انتهى.

فالرَّدُّ من أَهل السُّنَّة والجماعة، على المبتدعة، أَهلِ الأَهواء المنتسبين إلى الملَّة، هو رأس في المراد، لكنَّ المراد هنا، ما هو أَوسع من ذلك مما يحوي بيان «مشروعية الرَّد على كلِّ مخالف بمخالفته المذمومة»، التي يمليها الهوىٰ الغالب، وتمتطيه إلى أنواع المهالِكِ، والمعاطبِ، بما تحمله: من شرك، أَو كفر، أَو نفاق، أَو بدعة مضلَّة، وقد تحمل: فسقاً، أَو رأْياً مصادماً لنصوص الوحيين، ويجمع هذه فتنتان: فتنة الشُّبهات، وفتنة الشَّهوات، وهما المعبر عنهما باسم «الانحراف الفكري، و«الانحراف السلوكي»، ويقال: «الغزو . . .»، وقد تقع المخالفة بزلَّة عالم، وفلتته بقول شاذ، أَو فَائِلٍ، فَارِدٍ[٢]، لا تجد له عليه تبيعاً، وهكذا من مسالك الشذوذ الأُخرى، والمغادرة إلى مجاهل التَّلَوُّنِ في دين الله، وضغط الإسلام للواقع، وتطويع الأَحكام الشرعية للحياة الغربية، تحت شعارات الدجل: التطوير، التجديد، التحديث ـ أَي جعل الإسلام حديثاً، وغيرها من الشعارات التي يُراد أَن تحل محل

---

(١) «مدارج السالكين»: (١/ ٣٧٢). وانظر: «زاد المعاد»: (٢/ ٢٠٠)، فقه غزوة الطائف.

(٢) انظر مادة: فيل. من «القاموس».

الدين[١].

ومظاهر «تَسْطيح العقلية الإسلامية» و«تهميش الإسلام» ـ بجعله على هامش الحياة.

وتأْصيل جُذُورِ العقلية المادية الرعناء.

ومنع الخوض في أَيِّ علم كالطب، والهندسة، . . . على غير أَهله المختصين بعلمه، إلا في «علوم الشريعة» المحضة، فَيُفْسَحُ المجال؛ لخوض الخائضين فيها، بل وحمل آخرين على الخوض فيها، وما لهم فيها من علم، ولا مشاركة، فترى «أَبْتَثِيًّا»[٢] يُصبح مُفْتِياً، وصَرِيعَ فَسادٍ: كاتباً إسلامياً.

وهكذا من كل وَثْبَةٍ على أَيٍّ من مناهج الملَّة: في الاعتقاد، والأَحكام، والآداب، والسياسة، والإعلام، والاقتصاد، والتَّعليم . . . وسواء كانت المخالفة من مسلم، أَم غيره، ـ مَهْما عَلَتْ مَرْتَبَتُهُ أَو نَزَلَتْ. وسواء كانت قصداً أَم خطأً.

فهي رتب، ومنازل، بحسبها، وحاملها، وما يحف بها من أَحوال، ومقتضيات، كل ذلك حسب معايير النَّقد، وآداب الرَّدِّ، وضوابطه المعتبرة شرعاً.

والمراد بهذه الأَبحاث، حمل النفوس، على إعمال هذه «السُّنَّة الماضية»، في حياة المسلمين الجهاديَّة الدفاعيَّة، عن حرمات الإسلام، وأَنَّها

---

(١) هذه حقيقة مصطلح «العصرانية». وانظر: كتاب «مفهوم تجديد الدين»، تأليف: بسطامي بن محمد سعيد. و«الصراع بين الإيمان والمادية»، للندوي: (ص/ ١٣ ـ ١٤).

(٢) أي يعرف حروف الهجاء: أ ب ت ث . . . ي.

من حقوق الله التعبديَّة، من جنس الجهاد، والأَمر بالمعروف، والنَّهي عن المنكر. لا سيما والحاجة إليها ملحَّة في هذه الأَزمنة؛ فإن وطأَة الأَهواء شديدة، وَسُبُلَها متكاثرة؛ لكثرة المضلين، المفتونين، الرابضين بيننا، المنطوين على رَشْحٍ أَصاب ضمائرهم، بآراء ساقطةٍ؛ يُخْزِي بعضُها بعضاً، من: عَلْمَنَةٍ، وَحَدَاثَة، وإباحيَّة، ودعوة إلى عصبيات عِرقية: شعوبيَّة، وقوميَّة نصرانيَّة: «القوميَّة العربيَّة»، وعصبية رياضيَّة

وتلك الدَّعوة الفجة الفاجرة، تحت غطاء: اقتلاع الحقِّ الديني: حرية الأَديان، مجمع الأَديان. زمالة الأَديان العالمية. النظرة الوحدويَّة للأَديان: «الإسلام، المسيحيَّة، اليهوديَّة». الوحدة الإبراهيمية. التقارب.

والتي سَرَت في ظلالها: الدعوة الفاشلة ـ ولله الحمد ـ للتقريب بين السُّنَّة والرَّافضة. إلى آخر تلك الدَّعوات التي تجتث من القلوب قاعدة الإسلام: «الولاء والبراء»، والله تعالى يقول:

﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٤٩].

ومن أَلْأَم تلك الأَهواء: خُطَّةٌ، كافرة المَنبَت: تسليط المطاعن على السُّنَّة، وحملتها، والاستهزاء بهم، والسخرية منهم، والتسليط عليهم، وهذا من أَوسع أَودية الباطل التي يخوضها المبطلون جهاراً نهاراً.

ومنها: عَدُوّ الإنسانية الفاضلة: «الاستبداد، والاستعباد» والتلاعب بعقول العباد، بِصُنْعِ مَكَامِنَ لهم، تُنسَجُ خيوطها بصورة مفتعلة وصياغات جذابة، تحمل اسم الإسلام، وفي حقيقتها «مَكَامِنُ» فيها «مكايد» من الطغيان النفسي، والظلم، والعدوان، والوُعود الكاذبة . . . ، والنفخ بازدهار الحياة، مع تمدد الفساد وَفَتح طرق الضلال.

إلى آخر ذلكم الغُلْبُ الفاجر، من أَودية الباطل، وتفجر الأَهواء حتى لا يطمع مصلح بإحصائها، كما لا يطمع حَيْسُوب بِعَدِّ مساوئها؟

ويُسْنِدُ هذا الفئام، بجامع الفُرْقَةِ والمخالفة: أُولئك الذين دَأَبُوا على «استجرار» البدع الميتة، وبعثها من مرقدها، من: قبوريَّة، وطُرقيَّة، وكلاميَّة.

وتداعي الجميع وأَشياخ لهم من كل أُفُقٍ على صالح المسلمين، وصالح أَعمالهم، بِمَا تَوَلَّدَ لهم من سُبُلٍ مُتَعَدِّدَةٍ، ومَنَابِرَ مُضِلَّة، بأَلسنة حِداد، وأَقلامٍ تدفعها أَطماع، وذمم خراب يباب: في أَندية، وندوات، وتلفزة، وإِذاعات، وَرُزَمٌ تَنُوءُ بها الجمال، مصنعة محلياً أَو وَافِدَةٍ، من مجلات، وصحف سيارة، في صباح كل يوم وَمَسَاء، تحمل كل منكرٍ من القول وَمُساء، وصار لها من الشيوع والذيوع، ما عبر الأَثير، وأَحكم قبضته ـ النَّكْدَاء ـ على أَفئدة الناس، وتَرَامَى أَمَامَ أَبصارهم، وعلى مسامعهم، وَلاحَقَهُم في زَوَايَا منازلهم، بالصَّوت، والصُّورة.

لِـكُـلِّ زمانٍ مضـى آيـةٌ
وآيـة هـذا الـزمـان الصحف

وقد تَمَخَّضَت هذه الأَفاعيل عن أَزمات حادة على الناس، صرفتهم عن وجه الحق، وَقَلَّبَت لهم الأُمور في: الدِّين، واللسان، واللباس والأَزياء، والسياسة، والتعليم . . . وهلم جرّاً، جَرّاً [1].

في هذه الأَجواء الكدرة، والحياة المضطربة، افترستنا الذئاب، وطمعت بنا الكلاب، وصار المسلم الموحِّد يعيش مع هذا «الفريق المسلوب»، في أَزْمَةٍ مُزْمِنَة، وَغَبْنٍ شديد؛ إِذ بينما أَهلوهم يحمونهم في أَعراضهم، وأَموالهم،

---

(١) انظر عن هذه الجملة: «المزهر» للسيوطي: (١/ ١٣٦)، عن «المسائل السفرية» لابن هشام: (ص/ ٣٤)، وانظر: «النكت» لابن حجر.

ويحنون عليهم، إذا بالمواجهة على لسانهم تقول: ها نحن نجعلها صنعة لَبُوسٍ لكم: حركة تجديد لدينكم، ومدنيتكم، وأفكاركم، لتشتملوا هيئة غير هيئتكم، فَفَرِّغُوا قلوبكم من خالص التوحيد، ومحارمكم من الحشمة والعفَّة، وَتَجَرَّعُوا بأْسكم بينكم، إنَّا برآء منكم، ونحن مع أعدائكم عليكم، وهكذا، كلمَّا نَفَضُوا أيديهم من أهليهم، وانتفخت أوداجهم بهذه الفتون غَصَّت لَهَوَاتُهم بتلك الفضائل، ومن زيادة الابتلاء، أن نجد حفنات من العامَّة، يَجُرُّون أَذْيَالَهُمْ وَرَاءَهُم؟؟

أَلا إِنَّ النَّفِيْرَ خِفَافاً وثِقَالاً، لِنَثْلِ السِّهَام من «كنانة» الحقِّ للرَّدِّ على هؤلاء، وأمثالهم، ونقض شبههم، وكشف فتونهم، وتعريتهم، هو من حقِّ الله على عباده، وحقِّ المسلمين على علمائهم، في ردِّ كلِّ مخالفٍ ومخالفته، ومضلٍّ وضلالته، ومخطيء وخطئه، وزلَّة عالم وشذوذه، حتى لا تتداعى الأهواء على المسلمين تَعْثُوا فساداً في فطرهم، وتَقْصِمُ وحدتهم، وتؤول بدينهم إلى دينٍ مبدَّل، وشرعٍ محرَّف، وَرُكَامٍ من النِّحل والأهواء.

وهذا سَيْرٌ على أصل الاعتقاد، ووصل لحياة السَّلف الجهاديَّة الدفاعيَّة، واتصال بها، باللسانين: القلم واللسان، في تاريخهم الحافل الطويل.

وَإِنَّ مَنْ حَوَى جُمَلاً من ذلك التاريخ رأى في خبر الماضين عِبراً، وأفاد اعتباراً، ومنها: مصارع أهل السَّوْءِ على يدِ أهل السُّنَّة، إثر مواقفهم الدفاعيَّة عن هذه الملَّة ومكاسرتهم لصنوف الأعداء، من: الصابئة، والملاحدة، والباطنيَّة، والقرامطة، والاتحادية، والرافضة، واليهود، والنَّارى، والمجوس، وعبدة الأوثان، والكلاميَّة المؤولة، والمعطّلة، على اختلاف مراتبهم.

ومن الطرقيَّة الصوفيَّة، والإباحيَّة، والمتنبئين، والمتمهدين، والعلمانيين، والحداثيين.

وأَرباب المذاهب الماديَّة، من: شيوعيَّة، واشتراكيَّة، وَذَوِي الصَّعَقَات العصبية، من: بعثيَّة، ورياضيَّة، وقوميَّة نصرانية. ورأْسِ الفتنة اليوم: المستشرقين . . .

وذلك فيما يُلْقُونَه، وَيُلَقِّنُونَهُ، بصريف الأَقلام، وقذائف الكلام، من كفر، وضلال، وهوى غالب، وانحلال، وما يثيرونه من أَدواء الشبهات، وبما ينثرونه من أَمراض الشهوات، والشهوة باب المعاصي، والمعصية سرادق الفسق.

وقد بلغ جُهْد المصلحين الجهادي في هذا مبلغاً عظيماً، فَلابَسُوا الحياة علماً وعملاً، ومَحَّصُوا الحقائق، وحَصْحَصَ الحقُّ على أَيديهم، بمواقف لا تتخذ من دون الله ولا رسوله وليجة.

وهم في هذا الخطِّ الدفاعي، بِرَدْمِ كل مخالفة للدين من داخل الصَّفِّ أَو خارجه، ينطلقون من الأَصل العقدي المعلوم في سُلَّم المسلّمات من أُصول الإسلام: «مشروعية الرد على المخالف»، في كلِّ خصومة مُلِدَّةٍ لهذا الدِّين من: أَهل الملل الكافرة، والأَهواء الضَّالة، والبدع الزَّائفة؛ لهتك أَستارهم، وكسر شوكتهم، وَكَفِّ بأْسهم، وأَهوائهم، وبدعهم، وضلالاتهم عن المسلمين.

ومن لازم هذه الوظيفة الشرعية: الرَّصْدُ لِتَحَرُّكِ أَي شبهة، وإِثارة أَي شهوة؛ حتَّى تُنْقَض على أَهل الأَهواء أَهواؤهم في حملاتهم الشَّرسة، وهزَّاتهم العنيفة؛ ليبقى الإسلام صَحيح البِنْيَةِ على ميراث النُّبوَّة نقيّاً صافياً، وعلى المسلمين هدياً قاصداً.

وهذه من مهام وظيفة «حرَّاس الشريعة» القائمين عليها، وبها، ولها: «أَهْلِ السُّنَّة والجماعة»، شُدَاةِ الاعتقاد الصَّافي من أَمراض الشبهات

والشهوات.

وهي لباب «نِصَابِ الاحْتِسَاب»؛ لضرب كُلِّ بَنَانٍ، يريد أَن يَخُطَّ في وَحْدَةِ صَفِّ الأُمَّة، سُطُورَ الفرقة والاختلاف، ومُزَاحَمَةَ الإسلام في أَصله، وصفائه.

ومازال هذا «الأَصل العقدي» جارياً في حياة الأُمَّة، يقوم به من شاء الله من علمائها، يؤدون به الواجب عن أَنفسهم، وإِخوانهم في الدِّين، فهم يد على من سواهم، ويسعى بذمتهم أَدناهم.

لكن هذا الأَصل يعتري حَمَلَتَهُ بالجملة، مَوْجَاتٌ من الفتور والتراخي فيغاب حملته حيناً عن منازلة العداء، وتضعف الأثارة النَّبويَّةُ الدَّافعةُ للشُبهِ، والعمايةِ، المجليةِ لطريق الهدىٰ والسَّلامة.

فيعيش عامَّة «أَهل السُّنَّة» بين العجز والتفريط، وحينئذٍ تتنفس الأَهواء، وتشرئب أَعناق حملتها، فيجادلون بالباطل ليدحضوا به الحق، كما قال الله تعالى:

﴿وَجَادَلُواْ بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ . . .﴾ الآية [غافر: ٥].

بل يجادلون بالحق بعدما تبيَّن، كما ذكر الله بقوله تعالى:

﴿يُجَادِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ . . .﴾ الآية [الأنفال: ٦].

وهكذا في كبكبة مظلمة ظالمة من المسائل، والوسائل، والأَحكام، والدلائل.

ويزداد الأَمر شدَّة حينما يكون مع صاحب الهوىٰ: حق يُلَبِّسُ به بدعته، وهكذا.

حتى إِذا طفحت الكأْسُ: هبَّ من شاء الله من حملة الشريعة ينزعون من أَنوارها بِذَنُوبٍ وافرة، يطفئون بها جذوة الهوىٰ والبدعة، فَهُمْ مِثْلُ العافية في

النَّاس لدينهم وأَبدانهم؛ بما يقيمونه من حجج الله وبيِّناته القاهرة، فتهبّ بذلك ريحُ الإيمان، وتقوم سوق الانتصار للكتاب والسُّنَّة، وإحياء ما اندرس من معالم الإيمان، وَتَآكَلَ من بيّنات الهدىٰ والفرقان، وَيُقَدِّرُ الله ما يشاء من تراجع الأَهواء، فيبقى أَصحابها مقهورين مغلوبين، يُنَكِّسُونَ رؤوسهم، ويغمدون أَقلامَهم.

وَخُذْ مثالاً على ذلك موقف الصِّدِّيقِ الثَّاني، إِمَامِ أَهلِ السُّنَّة أَحمد ابن محمد بن حنبل الشيباني ـ رحمه الله تعالى ـ في أَيام المحنة، محنة القول بخلق القرآن، وقبلها، وبعدها، في مواقفه الجليلة، نُصْرَةً للسُّنَّة، وردّاً على أَهل الأَهواء، من الولاة، والقضاة، والعلماء، وغيرهم، وما كتب الله له من النَّصر والتأْييد، رغم انجفال الناس عنه، وهكذا يقدر الله ما يشاء من عزيمة ونصر على يد ذلك الفريق العدل الذي أَخبر عنه النَّبيُّ ـ ﷺ ـ بقوله:

«يحمل هذا العلم من كلِّ خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأْويل الجاهلين»[(١)].

«والمقصود أَن هذه الأُمَّة ـ ولله الحمد ـ لم يزل فيها من يتفطن لما في كلام أَهل الباطل من الباطل ويرده، وهم لما هداهم الله به، يتوافقون في قبول الحق، ورد الباطل رأْياً ورواية من غير تشاعر، ولا تواطؤ»[(٢)].

ولأَمر خير يريده الله في هذه الطائفة، الذَّابّة عن دين الله وشرعه ينالهم أَنواع من الأَذايا والبلايا، زيادة في مضاعفة الأَجر، وخلود الذِّكْر. ومن أَسوئها: نفثات المخذِّلين المقصرين من أَهل السُّنَّة، فترى المُثْخَنَ بجراح التقصير، الكاتم للحق، البخيل ببذل العلم، إذا قام إخوانه بنصرة السُّنَّة يضيف إلى

---

(١) تأتي الإشارة إلى من خرجه.

(٢) «الفتاوى»: (٩/ ٢٣٣).

تقصيره، مَرَضَ التخذيل، ومن وراء هذا ليوجد لنفسه عند المناشدة والمطالبة العذر في التَّولي يوم الزَّحف على معتقده.

وهكذا تُلاَكُ هذه الظاهرة المؤذية بصفة تشبه الحق، وهي باطل محض.

وهذه الظاهرة إنما تنتشر؛ لقصور الفهم، وضعف القدرة، وتقلص علم الوحي، وأَنوار النُّبوَّة، والركونِ إلى الدُّنيا، والإغماض على أَثره وأَقذاء فكأَن الوقت: وقت فترة في ذلك الأَمر؛ إذ العلماء يقلون تارة، ويكثرون أُخرى.

فقل لي بربّك: إذا أَظهر المبطلون أَهواءهم؛ والمرصدون في الأُمَّة: واحد يخذل، وواحد ساكت فمتى يتبين الحق؟ أَلا إن النتيجة تساوي: ظهور الأَقوال الباطلة، والأَهواء الغالبة على الدِّين الحقِّ بالتحريف والتبديل، وتغير رسومه في فِطَرِ المسلمين. فكيف يكون السكوت عن الباطل إذاً حقّاً، والله يقول:

﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَىٰ ٱلْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ١٨].

أَلا إن السّكوت عن كلِّ مبطل وباطله أَبَداً: هو هُنَا أَبطل الباطل، وخوض في باطن الإثم وظاهره.

فيا لله كيف يؤول «التخذيل» إلى مكيدة للإسلام يصير بها نِهَاباً للأَهواء.

أَلا إنه لولا تكفّل الله بحفظ دينه، وبعث حُرَّاسِهِ وحماته؛ لَشَقَّتْ هذه الأَهواء في قلوب المسلمين أَخاديد لاَ بَقَاءَ معها للإسلام صافياً في نفوسهم ولا حواضن له. ولأَصابت هذه الهجمات الشَّرسة من الدِّين مقتلاً لا بواكي له.

لهذا رأَيتُ تجريد القلم في هذه المقالة مساهمة في إحياء ما اندثر من هذا الواجب الكفائي في نفوس المقصرين، وتحذير المخذِّلين، وأَن من جمع بين التقصير والتخذيل، فقد جمع بين سوأَتين، وتلاعب به الشيطان مرتين،

في سكوته عن الحقِّ تارة، وتخذيل القائم به تارة أُخرى.

ومِن قَبْلِ هذا إعلام أَهل الأَهواء على اختلاف صنوفهم، أَنَّ رَدَّ الهوى والبدعة، ونقض الشبهة، ورفض داعي الشهوة: أَصل عقدي، متصل العقد في اعتقاد أَهل السنة والجماعة، وأَنهم يد على من ناوأَهم، حرب على من عاداهم، ويسعى بذمتهم أَدناهم، فيقوم بهذا الواجب الكفائي من شاء الله من علمائهم، حتى تحيا السنن، وينتصر أَهلها، وتموت البدعة ويخمد حملتها، ومن في قلبه بقايا مرض منهم: يطوي بساط القيل، ويرد الطرف وهو حسير، ﴿فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [سورة الأنفال، الآية: ٥٧].

وعسى أَن يكون سبباً لِفِكَاكِ المعتَقَلين في شَرَكِ البدعة، وقيود الأَوهام، وبالجملة تذكرة راشدة؛ لِتَلْبَسَ الأُمة لباسها الذي شرع الله لها من الأَمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ويقوم أُولو القدرة واليسار في العلم بنصرة السُّنَّة وحاملها، والضرب بالبدعة رأْس قائلها. وهذا من لوازم الصراط المستقيم صراط الذين أَنعم الله عليهم من النَّبيين والصِّدِّيقين والشُّهداء والصَّالحين.

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١].

وما كنتُ أَظنُّ، أَن الاعتلال النفسي، والخلل الديني، كَوَّنا ظاهرة الاسترخاء عن هذا الأَصل، وإِردافه بتخذيل القائمين به، حتى يصل من شاء الله من عباده إِلى الكتابة استقلالاً بالتذكير بهذا الأَصل المسلّم به في: أَبجديات وظائف العلماء العاملين، ومقدمات الشعائر لحراسة الدِّين، وأَولويات الأُصول لدفع المعتدين، لكن هكذا كان من شاء الله منهم، فكتبت ما بين يديك من باب ممارسة هذا الواجب، وأَداء بعض ما يجب فيه.

﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف : ١٢].

وإن سألت عن أبحاثه فهذه :

- المبحث الأول : تاريخ الرد على المخالف وأدلته .
- المبحث الثاني : أنواع المخالفة والرد عليها .
- المبحث الثالث : شروط وآداب الرد .
- المبحث الرابع : ظاهرة التخذيل .
- المبحث الخامس : في مضار السكوت عن المخالف .
- المبحث السادس : ثمرات القيام بهذه الوظيفة الشرعية .
- الخاتمة ، يتلوها : بصيرة مهمة .

والله المستعان .

بكر بن عبد الله أبو زيد

المبحث الأول
تاريخ الرَّدِّ على المخالف وأَدلته

هذا التاريخ مرتبط بظهور كلِّ بدعةٍ يُكَادُ بها الدِّين، وبكل هوى وضلالة تخالف توحيد المرسلين؛ فإنه يكون لله عند ظهور شيء من ذلك من يطفيء لهب الفتنة، ويمحو رسوم الضلالة، وينصب أَعلام الرِّسالة ومشاعل الهداية، فيجادل المضلين بالحجَّة والبرهان، والأَثارة النَّبويَّة والسلطان؛ ليبقى الإِسلام سالماً من التحريف والتبديل.

قال شيخ الإِسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ:

«ولهذا يتغير الدِّين بالتبديل تارة، وبالنسخ أُخرى، وهذا الدين لا ينسخ أَبداً، لكن يكون فيه من يدخل من التحريف، والتبديل، والكذب، والكتمان ما يلبس به الحق من الباطل، ولا بد أَن يقيم الله فيه من تقوم به الحجَّة خلفاً عن الرسل، فينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأْويل الجاهلين، فيحق الله الحقَّ، ويبطل الباطل ولو كره المشركون»[1] انتهى.

ومن استقراً الوحيين الشريفين: رأَى في مواقف الأَنبياء مع أُممهم، والمصلحين مع أَهليهم، مواقف الحجاج والمجادلة، والرد على كلِّ ضلالة ومخالفة، وهكذا ورثتهم من بعدهم على تطاول القرون.

وهذه المواقف أَدلة عملية على المشروعيَّة، بجانب الأَدلة القوليَّة فإِلى بيانها وسياقها مجملة من البعثة المحمدية إِلى عصرنا:

---

(١) انظر: «الفتاوى»: (١١/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥).

[أ] في القرآن الكريم:

بَيَّن الله سُبحانه، في الآيات [٣٦ ـ ٣٩] من «سورة النَّحْلِ»: وظائف الرسل في دعوتهم، فيقول تعالى:

﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّاغُوتَ﴾.

إلى قوله سبحانه:

﴿لِيُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَاذِبِينَ﴾.

فإن قوله ـ سبحانه ـ ﴿ليبين لهم﴾ متعلق بقوله: ﴿ولقد بعثنا﴾، ـ على أحد التفسيرين ـ فيكون المعنى: (بعثناه ليبين لهم الذي يختلفون فيه . . .)[1].

وَيُؤَيِّد هذا الوجه من التفسير: قول الله تعالى في [الزخرف: ٦٣].

﴿وَلَمَّا جَآءَ عِيسَىٰ بِٱلْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِٱلْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ ٱلَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾.

فبيان الخلاف بإظهار الحق من الباطل: مقصد عظيم من مقاصد بعثة الرسل؛ لتزول عن الأُمَّة غشاوة الخلاف الطائش، والاختلاف الجائر.

ولهذا نجد مجموعة وافرة من الآيات في الجدل والمحاجة، وإقامة الحجَّة والبرهان؛ لإقامة الدِّين وظهوره وحراسته.

قال الله تعالى:

﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥].

---

(١) «الفتاوى»: (١١/ ٤٣٥).

وقال تعالى :

﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

قال أَبو إِسحاق الجويني المتوفىٰ سنة ٤٧٨هـ ـ رحمه الله تعالى ـ بعد سياق بعض النُّصوص، ومنها هاتان الآيتان[١]:

«وهذه الألفاظ عموم في التوحيد والشريعة، وهي أَيضاً سيرة الرسل ـ عليهم السَّلام ـ مع أُممهم، وسيرة رسولنا ـ ﷺ ـ، وسيرة علماء الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ بعده، ومن بعدهم من التَّابعين وأَتباعهم، إِلى يومنا هذا.

وعليه عادة العقلاء في أَديانهم، ومعاملاتهم، ومعاشراتهم» انتهى.

وقال أَيضاً[٢]:

«. . . فإِذا رأَى العالم مثله، يزل ويخطيء في شيء من الأُصول والفروع، وجب عليه من حيث وجوب الأَمر بالمعروف، والنهي عن المنكر: دعاؤه عن الباطل وطريقه، إِلى الحقِّ وطريق الرَّشَدِ والصَّواب فيه، فإِذا لَجَّ في خطابه، وَقَوَّى على المحقِّ شبهته؛ بما أَمكنه من طريق البرهان، وحسن الجدال، فحصل ـ إِذ ذاك ـ بينهما المجادلة، من حيث لم يجد بدّاً منها في تحقيق ما هو الحق، وتمحيق ما هو الشبهة والباطل.

وصار بذاك بهذا المعنى: الجدال، من آكد الواجبات، والنظر من أَولىٰ المهمات.

وذلك يعم أَحكام التوحيد والشريعة» انتهى.

---

(١) «الكافية في علم الجدل»: (ص/ ٢٣).

(٢) «الكافية في علم الجدل»: (ص/ ٢٤).

وباستقراء الوجوه، والنظائر[١] في آيات القرآن الكريم في هذا المجال، نجد ورودها على وجوه ثلاثة:

* **الوجه الأول:**

آيات في الرَّدِّ على صنوف المخالفين، من الدَّهريين، والصَّابئة، والكفَّار، والمشركين، والمنافقين، واليهود، والنَّصارى، والمبتدعين، وغيرهم.

وإقامة الحجج والبراهين، على وجود الله تعالى، وعلى وحدانيته في ربوبيَّته، وأُلوهيَّته، وأسمائه وصفاته، وعلى البعث، وعلى النُّبوَّة والرِّسالة . . .

ومنها مجادلات الأنبياء والرُّسل لأُممهم، والرد على المنكرين والمتكبرين عن قبول الحق منهم، وفي مجالات متعددة.

* **الوجه الثاني:**

ما يأتي على ألسنة الكافرين من الشبه الباطلة، والدعاوىٰ الكاذبة، فيردها سبحانه بالحجة والبرهان، والآية والسُّلطان.

وأول من جادل بالباطل، فقاس قياساً فاسداً: إبليس ـ لعنه الله ـ فيما قال الله عنه:

﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾.

* **الوجه الثالث:**

ما يأتي على طريق الحوار والاسترشاد.

وأول من سَنَّ الجدل في هذا: ملائكة الرحمن ـ عليهم السلام ـ قالوا:

---

(١) انظر: «الفتاوى»: (١٣/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧)، في بيان تصحيح المعنى للوجوه والنظائر. من أن الوجوه في الأسماء المشتركة، والنظائر (الأسماء).

﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠].

والقيام بهذه الوظيفة الحراسيَّة للدِّين، من الردود والمحاجَّة، تأْتي بقوالب متعددة منها:

بلفظ «الجدال» وما تصرف منه، وقد وردت في القرآن «٢٩» مرة.

وبلفظ «الحجة» وما تصرف منها، في «٢٧» مرة.

وبلفظ «السلطان» في «٣٣» مرة.

وبلفظ «البرهان» في «٨» آيات في هذا الباب.

وهكذا من صنوف المحاجَّة، والتعبير، وإقامة البراهين على المخالفين.

وفي القرآن الكريم آيات كثيرة أَيضاً، في تثبيت القائمين بهذا الواجب، وأَمرهم بالصبر، والاستقامة، لقاء ما ينالهم من صنائع الأَذى من صفوف المخالفين.

قال الله تعالى:

﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ أَذًى كَثِيراً وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

وبالجملة فهذه إشارات مجملة، عن هذا «العلم العظيم» من «علوم القرآن»، في بيان هذه الوظيفة، ومدح القائمين بها، وتثبيتهم، وأَنها وظيفة الرسل، وسيأْتي في مبحث «أَنواع الرَّدِّ على المخالف» فصلها عن المحاجَّة بالباطل لنصرته. فانتظره وانظره، والله أَعلم.

□ □ □

[٢] في السنة النبوية :

في نصوصها: قولاً، وفعلاً، وتقريراً، في عامة أبواب التَّوحيد، والشريعة، ترى وقائع كثيرة، يَرُدُّ بها النَّبِيُّ ـ ﷺ ـ ما ليس حقّاً:

وكان في فاتحتها ذاك الذي قال للنَّبيِّ ـ ﷺ ـ يوم حُنَيْن: «اعدل» فقال له ـ ﷺ ـ رادّاً عليه مخالفته المنكرة:

«فمن يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله؟ رحم الله موسى قد أُوذِي بأكثر من هذا فصبر».

لفظ البخاري في «صحيحه».

ونعتبر هذا أول شبهة وقعت في الملة الإسلامية.

وردّ ـ ﷺ ـ على عثمان بن مظعون ـ رضي الله عنه ـ: التبتل. كما في الحديث المتفق عليه.

وردّ ـ ﷺ ـ على من حَرَّم بعض المطاعم، والمناكح.

وَحَاجَّ ـ ﷺ ـ وفد نصارىٰ نجران عندما سألوه ما تقول في عيسى ـ عليه السلام ـ:

«ما عندي فيه شيء يومي هذا، فأَقيموا حتى أُخبركم بما يقال لي في عيسى ـ عليه السلام» فأَصبح، وقد أَنزل الله في عيسى ـ عليه السلام ـ:

﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ۝ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾.

[آل عمران: ٥٩ ـ ٦١].

وفي استنباط فوائدها، يقول ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ[١]:

«ومنها جواز مجادلة أَهل الكتاب ومناظرتهم، بل استحباب ذلك بل وجوبه، إذا ظهرت مصلحته من إسلام مَن يرجى إسلامه منهم، وإقامة الحجة عليهم، ولا يهرب من مجادلتهم إلا عاجز عن إقامة الحجَّة فَلْيُوْلِ ذلك إلى أَهله، وليخل بين المطي وحاديها، والقوس وباريها» انتهى.

ومن فوائدها قال أَيضاً[٢]:

«ومنها أَن السُّنَّة في مجادلة أَهل الباطل إذا قامت عليهم الحجة ولم يرجعوا بل أَصروا على العناد أَن يدعوهم إلى المباهلة، وقد أَمر الله سبحانه بذلك رسوله، ولم يقل إن ذلك ليس لأُمتك من بعدك.

ودعا إليه ابن عمِّه عبد الله بن عباس، لمن أَنكر عليه بعض مسائل الفروع ولم ينكر عليه الصحابة، ودعا إليه الأَوزاعي: سفيان الثوري في مسألة رفع اليدين، ولم ينكر عليه ذلك. وهذا من تمام الحجَّة» انتهى.

وردَّ ـ ﷺ ـ مجموعة كبيرة، من الأَقوال، والأَفعال الشركية، والبدعية، والمنكرة، سواء كانت بحضرته ـ ﷺ ـ أَم بلغته وقد انتظمت «أَبواب التوحيد» مجموعة منها فلتنظر.

وقد تنوعت المواقف النَّبوية المشرّفة، في محاصرة أَهل الأَهواء وأَصحاب البدوات، وإيقاع أَنواع من العقوبات بهم، في قالب هجر المبتدع، والإعراض

---

(١) «زاد المعاد»: (٣/ ٤٢).

(٢) «زاد المعاد»: (٣/ ٤٣ ـ ٤٤)، وكتب الجهاد من: «سنن أبي داود»: (٣/ ٢٢)، والنسائي: (٦/ ٧)، والدارمي: (٢/ ٢١٣)، وابن حبان كما في «موارد الظمآن»: (ص/ ٣٩٠)، والبيهقي في السير من «السنن الكبرى»: (٩/ ٢٠)، والحاكم في «المستدرك»: (٢/ ٨١).

عنه بالكلية ، والبراءة من بدعته ، وفجوره ، ومن مفردات هذه العقوبات :

- عدم مجالسته .
- الابتعاد عن مجاورته .
- ترك توقيره .
- ترك مكالمته .
- ترك السلام عليه .
- ترك التسمية له .
- عدم بسط الوجه له .
- عدم سماع كلامه وقراءته .
- عدم مشاورته .

وقد حذَّر ـ ﷺ ـ منهم فقال : «**إيَّاكم وإيَّاهم**» رواه مسلم .

وقد بسطتُ عقوبة المخالف بالهجر، وما يتبعها في رسالة مستقلة هي «هجر المبتدع» . والله أعلم .

والسُّنَّة شاهدة من وجه آخر إلى مدح القائمين بهذا الواجب ، وأنهم هم : العدول ، المصلحون ، الغرباء ، وأن عملهم من الجهاد ، وواجب الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، ومن هذه النصوص :

حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال :

«**جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم**» رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والحاكم وصححه على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي .

ما رواه جماعة منهم علي بن أبي طالب ، ومعاذ ، وابن عمر ، وأسامة ابن زيد ، وغيرهم ـ رضي الله عنهم ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال :

«**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ،**

وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» وغيره[١].

بل بلغ الحال أَنَّ النَّبِيَّ ـ ﷺ ـ ردَّ الكلام الباطل ولو نسب إلى غير مكلف؛ وذلك أَنَّه لما قال المشركون، عن راحلة النَّبِيّ ـ ﷺ ـ لما بلغت الثنية ـ في قصة الحديبية ـ خلأَت القصوا. قال ـ ﷺ ـ رادّاً هذا الكلام الباطل:

«ما خلأَت وما ذاك لها بخلق».

ثم أَخبر ـ ﷺ ـ عن سبب بروكها، وأَن الَّذي حبس الفيل عن مكة حبسها للحكمة العظيمة التي ظهرت بسبب حبسها، وما جرى بعده[٢].

□ □ □

---

(١) انظر تخريجه موسعاً في: «مفتاح دار السعادة» لابن القيم: (١/ ١٧٧ ـ ١٧٩)، وابن الوزير في: «العواصم والقواصم»: (١/ ٣٠٨ ـ ٣١١) بتعليق الشيخ شعيب الأرناؤوط. و«الروض البسام بتخريج فوائد تمام»: (١/ ١٤٢ ـ ١٤٦، برقم ٨٠).

(٢) «زاد المعاد»: (٢/ ١٢٧).

[٣] وفد طبقة الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ[١]:

حملوا هذه الرّوح الجهادية الدفاعية، بما اقتضته الشريعة: قولاً، وفعلاً، وتقريراً. في سيرة النَّبِيّ ـ ﷺ ـ كما تقدم، وفي إقراره لهم على إنكاره وردّ ما نهى الله عنه ورسوله.

وإنفاذاً لقوله ـ ﷺ ـ من حديث أُسامة بن زيد ـ رضي الله عنه ـ:

«يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأْويل الجاهلين».

فقاموا بواجب هذه «الحمالة» لهذا «الأَصل العقدي» خير قيام، من ردّ البدع، والأَهواء المضلّة، والدّفع في نحورها وأَعجازها؛ لإبطالها وَوَأْدِهَا، من أَول بدعة حدثت في الإسلام «بدعة الخوارج»، فهم أَول من فارق جماعة المسلمين من أَهل البدع المارقين، وهم أَول من كفَّر المسلمين بالذنوب؛ وهذه حال أَهل البدع يبتدعون بدعة، ويكفرون من خالفهم فيها، فأَثاروا «مسألة الوعد والوعيد» وتلقب بمسأَلة «الفاسق الملّي» هل هو كافر أَم مؤمن. فهي أَول مسأَلة تنازعت فيها الأُمة من مسائل الأُصول الكبار.

فردَّ الصَّحابة ـ رضي الله عنهم ـ على الخوارج بدعة الافتراق، وبدعة التكفير، فكشفوا منهم الأَسرار، وهتكوا الأَستار، وفضحوهم على المنابر، ثم بدا الرفض، والنصب، ثم القدرية، والمرجئة، ثم الاعتزال، فَقَامَ عليهم الصَّحابة ـ رضي الله عنهم ـ باللسان، والسِّنان، فَقُتل من قُتل، وخصم من خُصم. فتزلزلت هذه البدع ورقَّت، واندحرت وذلّت.

□ □ □

---

(١) انظر: «الفتاوى»: (٣/ ١٨٢، ٢٣٠، ٢٧٩).

[٤] وفد طبقات التابعين :

ساروا على هذا «الأَصل العقدي» فقاموا في وجوه أَهل الأَهواء، وقاموا بحق الله عليهم خير قيام، فكاسروا المبتدعة بالقلم واللسان، والسَّيف والسِّنان، فألَّفوا، وخطبوا، وأَفتوا، وقضوا، وحذروا، ودافعوا، وبكل ذلك قد جاهدوا، فأَخمدوا ثائر الفتن، وسكنوا قائم الشبهات، والشهوات، وأَقاموا سوق الكتاب والسُّنَّة.

فأَحيا الله بهم السنن، وأَطفأَ البدع، وأَظهر الحقَّ على أَيديهم، ونصحوا للمسلمين برهم، وفاجرهم، فهداهم الله، وهدى بهم:

﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَٱللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وهكذا استمر الأَمر على تعظيم الوحيين الشريفين، وحمايتهما، وحفظهما، والعمل بهما، والسَّهر على حراستهما من كلِّ عاتٍ متمرد.

فكلما بدت فتنة قام العلماء بواجب ردِّها وبوارها.

وكتب «الملل والنِّحل والمذاهب والفرق» سجل حافل للردود الكاشفة عن هذه الأَهواء.

وللحافظ ابن القيم مبحث استقرائي تاريخي منذ البعثة حتى عصره ـ القرن الثامن الهجري ـ يعطي تصوراً دقيقاً ونفيساً عن هذه المحن التي مرَّت بالمسلمين، ومقامات الرَّدِّ عليها، يقول ـ رحمه الله تعالى ـ[1]:

---

(١) «الصواعق المرسلة»: (١/ ١٤٧ ـ ١٥١). وانظر: «الإغاثة» له: (٢/ ٢٦٩). و«تهذيب السنن» له: (٧/ ٦١ ـ ٦٢). و«السير» للذهبي: (١١/ ٢٣٦). و«منهاج السنة النبوية»: (٦/ ٢٣٠ ـ ٢٣٢). و«الملل والنحل» للشهرستاني: (١/ ٢٨ ـ ٤٥) ويلزم الرجوع إليها

(ونحن نسوق لك الأمر من أوله إلى أن يصل إليك بعون الله فنقول:

لما أظلمت الأرض وبَعُد عهدها بنور الوحي فكانوا كما قال النَّبيُّ ـ ﷺ ـ فيما يرويه عن ربِّه عزَّ وجلَّ أنَّه قال: «**إني خلقت عبادي حنفاء؛ وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم**[1] **وحَرَّمَتْ عليهم ما أحللت لهم وأَمَرَتْهُم أن يشركوا بي ما لم أُنزل به سلطاناً. وإن الله نظر إلى أهل الأرض، فمقتهم عربهم وعجبهم إلا بقايا من أهل الكتاب**» فكان أهل العقل كلهم في مقته إلا بقايا متمسكين بالوحي. فلم يستفيدوا بعقولهم حين فقدوا نور الوحي إلا عبادة الأوثان، والصُّلبان، والنِّيران، والكواكب، والشَّمس، والقمر، والحيرة، والشَّك، أو السِّحر، أو تعطيل الصانع والكفر به، فأطلع الله شمس الرسالة في تلك الظُّلمة سراجاً منيراً، وأنعم بها على أهل الأرض في عقولهم، وقلوبهم، ومعاشهم، ومعادهم نعمة لا يستطيعون لها شكوراً؛ فأبصروا بنور الوحي ما لم يكونوا بعقولهم يبصرونه، ورأوا في ضوء الرِّسالة ما لم يكونوا يرونه، فكانوا كما قال الله تعالى:

﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

وقال تعالى:

﴿الٓر ○ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ

---

(١) قال في «التهذيب»: يقال للقوم إذا تركوا القصد والهدى اجتالهم الشيطان. وقال الصاغاني: ومنه الحديث القدسي: «إني خلقت عبادي . . . إلخ» أي استخفتهم فجالوا معها في الضلالة. وقال الصاغاني: أي ذهبوا بهم وساقوهم. اهـ. «تاج العروس».

﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١].

وقال تعالى:

﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا ٱلْكِتَابُ وَلَا ٱلْإِيمَانُ وَلَٰكِنْ جَعَلْنَاهُ نُوراً نَهْدِي بِهِ مَن نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنا﴾ [الشورى: ٥٢].

وقال:

﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي ٱلظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢].

فمضى الرعيل الأول وضوء ذلك النور لم تطفئه عواصف الأهواء، ولم يلتبس بظلم الآراء، وأوصوا من بعدهم ألا يفارقوا ذلك النُّور الذي اقتبسوه منهم، فلما كان في أواخر عصرهم حدثت: الشيعة، والخوارج، والقدرية، والمرجئة، فبعدوا عن النُّور الذي كان عليه أوائل الأُمة، ومع هذا فلم يفارقوه بالكلية، بل كانوا للنصوص معظمين، وبها مستدلين، ولها على الآراء والعقول مقدمين. وَلَمْ يَدّعِ أحد منهم أن عنده عقليات تعارض الوحي والنصوص، وإنما أُتُوا من سوء الفهم فيها. فصاح بهم من أدركهم من الصحابة، وكبار التابعين من كل قطر، ورموهم بالعظائم؛ وتبرءوا منهم، وحذروا من سبيلهم أشد التحذير، وكانوا لا يرون السلام عليهم ومجالستهم.

ولما كثرت الجهمية في آخر عصر التابعين كانوا هم أول من عارض الوحي بالرأي، ومع هذا فكانوا قليلين أذلاَّء مذمومين. وأولهم شيخهم الجعد بن درهم، وإنما نَفَقَ عند الناس لأنه كان معلم مروان بن محمد وشيخه، ولهذا يسمى مروان الجعد. وعلى رأسه سلب الله بني أمية الملك والخلافة، وشتتهم في البلاد، ومزقهم كل ممزق ببركة شيخ المعطلة النفاة.

ولما اشتهر أَمره في المسلمين طلبه خالد بن عبد الله القسري ـ وكان أَميراً على العراق ـ حتى ظفر به فخطب الناس في يوم الأَضحى. وكان آخر ما قال في خطبته: أَيها الناس ضحوا، تقبل الله ضحاياكم؛ فإِني مُضَحٍّ بالجعد بن درهم؛ فإِنه زعم أَن الله لم يكلم موسى تكليماً، ولم يتخذ إِبراهيم خليلاً. تعالى الله عمَّا يقول الجعد علواً كبيراً. ثم نزل فذبحه في أَصل المنبر، وكان ضحيته. ثم طفئت تلك البدعة والنَّاس إِذ ذاك عنق واحد[1]: «أَنَّ الله فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه، موصوف بصفات الكمال، ونعوت الجلال، وأَنه كلم عبده ورسوله موسى تكليماً، وتجلى للجبل فجعله دكّاً هشيماً».

إِلى أَن جاء أَول المائة الثالثة، ووُلي على الناس عبد الله المأْمون. وكان يحب أَنواع العلوم، وكان مجلسه عامراً بأَنواع المتكلمين في العلوم، فغلب عليه حب المعقولات، فأَمر بتعبير[2] كتب يونان؛ وأَقدم لها المترجمين من البلاد، فَتُرجمت له وَعُبِّرت، فاشتغل بها الناس. والملك سوق مَا يَنفُقُ فِيه جُلِبَ إِليه؛ فغلب على مجلسه جماعة من الجهمية ممن كان أَخوه الأَمين قد أَقصاهم وتتبعهم بالحبس والقتل؛ فحشوا بدعة التجهم في أُذنه وقلبه فقبلها واستحسنها، ودعا النَّاس إِليها، وعاقبهم عليها. فلم تطل مدته. فصار الأَمر بعده إِلى المعتصم ـ وهو الذي ضرب أَحمد بن حنبل ـ فقام بالدعوة بعده، والجهمية تُصَوِّبُ فعله، وتدعو إِليه؛ وتخبره أَن ذلك هو تنزيه الربِّ عن التشبيه والتجسيم. وهم الذين غلبوا على مجلسه وقربه، والقضاة والولاة منهم. فإِنهم تبع لملوكهم، ومع هذا فلم يكونوا يتجاسرون على إِلغاء

(١) العنق الجماعة من الناس ومراده مجمعين على أمر واحد.

(٢) أي بترجمتها ونقلها إلى العربية.

النُّصوص، وتقديم العقول والآراء عليها. فإن الإسلام كان في ظهور وقوة، وسوق الحديث نافقة، وأعلام السُّنَّة على ظهر الأَرض. ولكن كانوا على ذلك يحومون، وحوله يدندنون، وأَخذوا الناس بالرغبة والرهبة؛ فمن بين أَعمى مستجيب؛ ومن بين مكره مفتد بنفسه منهم بإعطاء ما سألوه. وقلبه مطمئن بالإيمان. وَثَبَّتَ الله أَقواماً جعل قلوبهم في نصر دينه أَقوى من الصخر، وأَشد من الحديد، فأَقامهم لنصر دينه، وجعلهم أَئمة يَقْتَدِي بهم المؤمنون لما صبروا وكانوا بآياته يوقنون. فإنه بالصبر واليقين تنال الإمامة في الدين.

قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤].

فصبروا من الجهمية على الأَذى الشديد، ولم يتركوا سنَّة رسول الله ـ ﷺ ـ لما رغبوهم به من الوعد، ولا لما أَرعبوهم به من الوعيد. ثم أَطفأَ الله برحمته تلك الفتنة، وأَخمد تلك الكلمة، ونصر السُّنَّة نصراً عزيزاً؛ وفتح لأَهلها فتحاً مبيناً؛ حتى صُرِخَ بها على رؤوس المنابر، وَدُعِيَ إليها في كل بَادٍ وحاضر، وَصُنِّفَ في ذلك الزمان في السُّنَّة ما لا يحصيه إلا الله.

ثم انقرض ذلك العصر وأَهله، وقام بعدهم ذريتهم يدعون إلى كتاب الله وسنَّة رسوله على بصيرة إلى أَن جاء ما لا قِبل لأَحد به وهم جنود إبليس حقّاً، المعارضون لما جاءت به الرسل بعقولهم وآرائهم. وهم القرامطة، والباطنية، والملاحدة؛ ودعوهم إلى العقل المجرد؛ وأَن أُمور الرسل تعارض المعقول؛ فهم القائمون بهذه الطريقة حق القيام بالقول والفعل؛ فجرى على الإسلام وأَهله منهم ما جرى، وكسروا عسكر الخليفة مراراً عديدة، وقتلوا الحاج قتلاً ذريعاً، وانتهوا إلى مكة فقتلوا بها من وصل من الحاج إليها، وقلعوا الحجر الأَسود من مكانه، وَقَوِيَتْ شوكتهم، واستفحل أَمرهم، وَعَظُمَت بهم الرَّزِيَّةُ،

واشتدت بهم البَلِيَّةُ.

وأَصل طريقهم: أَن الذي أَخبرت به الرسل قد عارضه العقل؛ وإِذا تعارض العقل والنَّقل قدمنا العقل. وفي زمانهم استولى الكفَّار على كثير من بلاد الإِسلام بالمشرق والمغرب، وكاد الإِسلام أَن ينهدم ركنه لولا دفاع الذي ضمن حفظه إِلى أَن يرث الله الأَرض ومن عليها. ثم خمدت دعوة هؤلاء في المشرق وظهرت من المغرب قليلاً قليلاً. ثم أَخذوا يطؤون البلاد حتى وصلوا إِلى بلاد مصر فملكوها وبنوا بها القاهرة؛ وأَقاموا على هذه الدعوة مصرحين بها، هم، وولاتهم، وقضاتهم، وفي زمانهم صنفت رسائل إِخوان الصفا، والإِشارات والشفا[1] وكتب ابن سينا؛ فإِنه قال: كان أَبي من أَهل الدعوة الحاكمية[2] وَعُطِّلَتْ في زمانهم السُّنَّة وكتبها، والآثار جملة إِلا في الخُفْيَةِ، وَشِعَارُ هذه الدعوة: تقديم العقل على الوحي، واستولوا على بلاد المغرب، ومصر، والشام، والحجاز، واستولوا على العراق سَنَةً، وأَهل السنة فيهم كأَهل الذمة بين المسلمين، بل كان لأَهل الذِّمَّة من الأَمان والجاه والعزِّ عندهم ما ليس لأَهل السُّنَّة. فكم أُغمد من سيوفهم في أَعناق العلماء؛ وكم مات في سجونهم من ورثة الأَنبياء، حتى استنقذ الله الإِسلام والمسلمين من أَيديهم في أَيام نور الدين، وابن أَخيه صلاح الدين، فَأَبَلَّ الإِسلام من علته، بعد ما وطن نفسه على العزاء، وانتعش بعد طول الخمول حتى استبشر أَهل الأَرض والسماء. وأَبدر هلاله بعد أَن دخل في المَحَاقِّ. وَثَابَتْ إِليه روحه بعد أَن بلغت التراق. وقيل مَن راق. واستنقذ الله بعبده وجنوده بيت المقدس من أَيدي عبدة الصليب. وأَخذ كُلٌّ من أَنصار الله ورسوله من نصرة دينه بنصيب.

---

(١) «الإِشارات والشفا» لابن سينا.

(٢) نسبة إِلى الحاكم أحد خلفاء الفاطميين.

وعلت كلمة السُّنَّة وَأُذِّن بها على رؤوس الأَشهاد، ونادى المنادي: يا أنصار الله لا تنكلوا عن الجهاد، فإنه أَبلغ الزاد ليوم المعاد.

فعاش الناس في ذلك النور مدة حتى استولت الظلمة على بلاد المشرق، فقدموا الآراء، والعقول، والسياسة ،والأَذواق على الوحي، وظهرت فيهم الفلسفة، والمنطق وتوابعهما. فبعث الله عليهم عباداً أُولي بأْس شديد فجاسوا خلال الديار، وعاثوا في القرى والأَمصار، وكاد الإسلام أَن يذهب اسمه، وينمحي رسمه. وكان مَثَارُ هذه الفئة وعالمها الذي يرجع إليه، وزعيمها المعول فيها عليه: شيخ شيوخ المعارضين بين الوحي والعقل، وإمامهم في وقته نصير الشرك والكفر [الطوسي] فلم يعلم في عصره أَحد عارض بين العقل والنقل معارضة رام بها إبطال النقل بالكلية مثله. فإنه أَقام الدعوة الفلسفية، واتخذ الإشارات عوضاً عن السور والآيات. وقال: هذه عقليات قطعية، برهانية قد قابلت تلك النقليات الخطابية، واستعرض أَهل الإسلام وعلماء أَهل الإيمان والقرآن والسُّنَّة على السيف، فلم يبق منهم إلا من قد أَعجزه، قصداً لإبطال الدعوة الإسلامية؛ وجعل مدارس المسلمين، وأَوقافهم للنجسية السحرة، والمنجمين، والفلاسفة، والملاحدة، والمنطقيين؛ ورأَى إبطال الأَذان، وتحويل الصلاة إلى القطب الشمالي، فحال بينه وبين ذلك من تَكَفَّل بحفظ الإسلام وَنَصْرِهِ، وهذا كله من ثمرة المعارضين بين الوحي والعقل.

ولتكن قصة شيخ هؤلاء القديم[1] منك على ذكر كل وقت، فإنه أَول من عارض بين العقل والنقل، وقدم العقل، فكان من أَمره ما قص الله؛ وورث الشيخ تلامذته هذه المعارضة. فلم يزل يجري على الأَنبياء وأَتباعهم كل محنة وبلية. وأَصل كل بلية في العالم كما قال محمد الشهرستاني: «من معارضة

(١) إبليس لعنه الله.

النص بالرأْي، وتقديم الهوى على الشرع». والناس إلى اليوم في شرور هذه المعارضة. ثم ظهر مع هذا الشيخ المتأَخر المُعَارِض أَشياء لم تكن تُعْرَفُ قبله: حسيات العميدي، وحقائق ابن عربي، وتشكيكات الرازي، وقام سوق الفلسفة، والمنطق، وعلوم أَعداء الرسل.

ثم نظر الله إلى عباده، وانتصر لكتابه ودينه، وأَقام جنداً يغزو ملوك هؤلاء بالسيف والسنان، وجنداً يغزو علماءهم بالحجة والبرهان. ثم نبغت نابغة منهم في رأْس القرن السابع فأَقام الله لدينه شيخ الإسلام أَبا العباس أَحمد بن تيمية ـ قدس الله روحه ـ، فأَقام على غزوهم مدة حياته باليد، والقلب، واللسان، وكشف للناس باطلهم، وبيَّن تلبيسهم وتدليسهم، وقابلهم بصريح المعقول، وصحيح المنقول؛ وشفى واشتفى، وبيَّن تناقضهم، ومفارقتهم لحكم العقل الذي به يدلون وإليه يدعون، وإنهم أَترك الناس لأَحكامه وقضاياه، فلا وحي ولا عقل، فَأَرْدَاهُمْ في حُفَرِهِم، وَرَشَقَهُمْ بِسِهَامِهِمْ، وَبَيَّنَ أَن صحيح معقولاتهم خَدَمٌ لنصوص الأَنبياء؛ فجزاه الله عن الإسلام وأَهله خيراً) انتهى.

□ □ □

[٨] اما بعد القرن الثامن الهجري :

فَمِنْ بَعْدِ قِيام هذا الجهاد اللساني العظيم، انتصرت السنن، وماتت البدع، وضعف حملتها، ثم دبَّ في الأُمَّة «داء استجرار» تلك الأَدواء فنبتت في كلِّ مصر، وأَصبحت في القرون التاسع، والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر: رائجة، والمواقف سجال بين المهتدين والضالين، حتى قامت في قلب الجزيرة العربية: دعوة التَّوحيد، والرد على المعاندين ومجادلتهم، ومراسلتهم من شتىٰ الأَقطار. وأَهل البدع عاضُّون على أَهوائهم حتى أَذعنوا للحقِّ، وانتشرت دعوة التوحيد على يد بُنَاتِهَا في الأَقطار. يدلُّون من ضلَّ إلى الهدىٰ، ويُبَصِّرون بنور الله أَهل العمى. وفي القرن الرابع عشر، شَاهَدَ أَحداثاً سياسية مهولة، وفشت المذاهب المادية: شيوعية، وجودية، ماسونية، اشتراكية. والمذاهب العرقية والعصبية: البعثية، القومية النَّصرانية «العربية»، الرياضية . . .

فَعَقَدَ العلماء لهم مجالس المناظرة، وَأَلَّفُواْ في الرَّدِّ عليهم كتباً متكاثرة، حتى أَزاحوا شِرَّتَهُمْ عن بلاد المسلمين. وهكذا مما هو مشاهد منظور، مُسْتَمِرٌّ في حياة أَهل السنة إِعْلاءً لكلمة الحق، وإِزهاقاً للباطل.

ولو أَخذنا نذكر ما لهم في ذلك من مآثر، وآثار، في مؤلفات حافلة، وَسِيَرٍ زاكية، ومناظرات صادقة، ومواقف مشرفة، لكان أَمراً لا يبلغ منتهاه وحسبك أَن أَسماء الكتب التي فيها الردّ على البدع والضلالات، والأَخطاء، والمخالفات، تبلغ مجلداً كبيراً، بل مجلدات[1].

وبعد: فالصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ومن تبعهم من أَئمة الدِّين، وأَعلام المسلمين يعلمون يقيناً أَنهم لو تركوا هذا الواجب لخاضوا باطن الإِثم وظاهره،

(١) «التراتيب الإدارية»: (٢/ ٤٥٧).

وكانوا مُعَرِّضِينَ أَنفسَهم وأُمَّتَهُم لسخط الله ومقته، وكان هذا بعثرة لوحدتهم في اعتقادهم؛ وبالتالي فَتْحُ بَابٍ على الأُمَّة لِرِدَّةٍ عقديَّة، ومسالك شهوانية، لكنه القيام بما أَمر الله به من الأَمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فَوَتَرُوا الكفر والكافرين، وبدع المبتدعين، وفسق الفاسقين، وسائر صنوف الفجار، والكفار، واستفرغوا جهدهم بذلك ما وسعهم لتثبيت الأُمَّة على جادة الإسلام، وصدّ العوادي عنهم. وقد فعلوا ـ رضي الله عنهم وأَجزل مثوبتهم وثبتنا على ملَّة الإسلام حتى نلقاه ـ آمين.

فالرَّدُّ على أَهل البدع والأَهواء: باب شريف من أَبواب الجهاد عظيم وكيف لا يكونون كذلك، وهم في موقع الحراسة، وأَفضل الجهاد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ[1]:

«فالرَّادُّ على أَهل البدع مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى، يقول: الذَّبُّ عن السُّنَّة أَفضل من الجهاد . . . » انتهى.

فالرَّدُّ على أَهل الباطل، ومجادلتهم، ومناظرتهم، حتى تنقطع شبهتهم، ويزول عن المسلمين ضررهم، مرتبة عظيمة من منازل الجهاد باللسان، والقلمُ أَحَدُ اللِّسَانين.

وقَدْ صَحَّ من حديث أَنس ـ رضي الله عنه ـ أَنَّ النَّبيَّ ـ ﷺ ـ قال:

«**جاهدوا المشركين بأَموالكم، وأَنفسكم، وأَلسنتكم**».

رواه أَحمد، وأَبو داود، والنسائي، والحاكم، وصححه، ووافقه الذهبي.

وفي بيان قدر هذه المنزلة الجهادية بالقلم واللسان يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ[2]:

---

(١) «الفتاوى»: (٤/ ١٣).

(٢) «الفتاوى»: (٢٨/ ٢٣١ ـ ٢٣٦).

«وإذا كان النصح واجباً في المصالح الدينية الخاصة والعامة، مثل: نَقَلَةِ الحديث الذين يغلطون أَو يكذبون، كما قال يحيى بن سعيد: سألت مالكاً، والثوري، والليث بن سعد ـ أظنه ـ والأوزاعي عن الرجل يتهم في الحديث أَو لا يحفظ؟ فقالوا: بيِّن أمره. وقال بعضهم لأحمد بن حنبل: إنه يثقل عليَّ أَن أقول فلان كذا، وفلان كذا. فقال: **إذا سكتَّ أَنت، وسكتُّ أَنا فمتى يعرف الجاهلُ الصحيحَ مِنَ السَّقيم؟!**

ومثل أَئمة البدع من أَهل المقالات المخالفة للكتاب والسُّنَّة، أَو العبادات المخالفة للكتاب والسُّنَّة؛ فإِنَّ بيانَ حالهم وتحذيرَ الأُمَّة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجل يصوم ويصلي ويعتكف أَحب إليك أَو يتكلم في أَهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلَّى واعتكف فإِنما هو لنفسه، وإذا تكلَّم في أَهل البدع فإِنَّما هو للمسلمين، هذا أَفضل. فبيَّن أَن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله؛ إذ تطهير سبيل الله، ودينه، ومنهاجه، وشرعته، ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء، لفسد الدِّين، وكان فساده أَعظم من فساد استيلاء العَدُوِّ من أَهل الحرب؛ فإِن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدِّين إلا تبعاً، وَأَمَّا أُولئك فهم يُفْسِدون القلوب ابتداء.

وقد قال النَّبيُّ ـ ﷺ ـ:

«**إِنَّ الله لا ينظر إِلى صوركم وأَموالكم؛ وإِنما ينظر إِلى قلوبكم وأَعمالكم**»

وذلك أَنَّ الله يقول في كتابه:

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ، وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَابَ وَٱلْمِيزَانَ، لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ، وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ،

﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِٱلْغَيْبِ﴾.

فأخبر أنه أنزل الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط، وأنه أنزل الحديد، كما ذكره. فقوام الدين بالكتاب الهادي، والسيف الناصر،

﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِياً وَنَصِيراً﴾.

والكتاب هو الأصل؛ ولهذا أول ما بعث الله رسوله أنزل عليه الكتاب، ومكث بمكة لم يأمره بالسيف حتى هاجر، وصار له أعوان على الجهاد.

وأعداء الدين نوعان: الكفَّار، والمنافقون. وقد أمر الله نبيه بجهاد الطائفتين في قوله:

﴿جَاهِدِ ٱلْكُفَّارَ، وَٱلْمُنَافِقِينَ، وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ في آيتين من القرآن.

فإذا كان أقوام منافقون يبتدعون بدعاً تخالف الكتاب، وَيُلَبِّسُونَهَا على النَّاس، وَلَمْ تُبين للناس: فسد أمر الكتاب، وَبُدِّلَ الدِّين؛ كما فسد دين أهل الكتاب قبلنا بما وقع فيه من التبديل الذي لم ينكر على أهله.

وإذا كان أقوام ليسوا منافقين، لكنهم سمَّاعون للمنافقين: قد التبس عليهم أمرهم حتى ظنُّوا قولهم حقّاً؛ وهو مخالف للكتاب، وصاروا دعاة إلى بدع المنافقين، كما قال تعالى:

﴿لَوْ خَرَجُواْ فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً، وَلأَوْضَعُواْ خِلاَلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ، وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُم﴾.

فلا بد أيضاً من بيان حال هؤلاء، بل الفتنة بحال هؤلاء أعظم، فإن فيهم إيماناً يوجب موالاتهم، وقد دخلوا في بدع من بدع المنافقين التي تفسد الدين، فلا بد من التحذير من تلك البدع، وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم؛ بل ولو لم يكن قد تلقوا تلك البدعة عن منافق؛ لكن قالوها ظانّين أنها هدى، وأنها خير، وأنها دين؛ ولم تكن كذلك لوجب بيان حالها.

ولهذا وجب بيان حال من يغلط في الحديث والرواية، ومن يغلط في الرأي والفتيا، ومن يغلط في الزهد والعبادة؛ وإن كان المخطيء المجتهد مغفوراً له خطؤه، وهو مأجور على اجتهاده. فبيان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسُّنَّة واجب؛ وإن كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله. ومن علم منه الاجتهاد السائغ فلا يجوز أن يذكر على وجه الذَّمّ والتأثيم له؛ فإن الله غفر له خطأه؛ بل يجب لما فيه من الإيمان والتقوى موالاته ومحبته، والقيام بما أوجب الله من حقوقه: من ثناء، ودعاء، وغير ذلك، وإن علم منه النِّفاق، كما عرف نفاق جماعة على عهد رسول الله ـ ﷺ ـ مثل: عبد الله بن أُبي، وذويه، وكما علم المسلمون نفاق سائر الرافضة: عبد الله بن سبأ، وأمثاله. مثل: عبدالقدوس بن الحجاج، ومحمد بن سعيد المصلوب؛ فهذا يذكر بالنِّفاق.

وإن أعلن بالبدعة ولم يعلم هل كان منافقاً أو مؤمناً مخطئاً ذكر بما يعلم منه، فلا يحل للرجل أن يقفو ما ليس له به علم، ولا يحل له أن يتكلم في هذا الباب إلا قاصداً بذلك وجه الله تعالى، وأن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله. فمن تكلم في ذلك بغير علم أو بما يعلم خلافه كان آثماً. وكذلك القاضي والشاهد والمفتي، كما قال النَّبيُّ ـ ﷺ ـ:

«القضاة ثلاثة: قاضيان في النَّار، وقاض في الجنَّة: رجل علم الحق وقضى به فهو في الجنَّة، ورجل قضى للنَّاسِ على جهلٍ فهو في النَّار، ورجل علم الحقَّ فقضى بخلاف ذلك فهو في النَّار».

وقد قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ؛ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا، فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ، وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا

﴿تَعْمَلُونَ خَبِيراً﴾.

و«اللي» هو الكذب، و«الإعراض» كتمان الحق، ومثله ما في «الصحيحين» عن النَّبيِّ ـ ﷺ ـ أنه قال: «**البَيِّعَانِ بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبيَّنا بورك لهما في بيعهما؛ وإن كذبا وكتما مُحِقَتْ بَرَكَةُ بيعهما**».

ثم القائل في ذلك بعلم لا بد له من حسن النية، فلو تكلم بحق لقصد العلو في الأَرض، أَو الفساد، كان بمنزلة الذي يقاتل حمية ورياء. وإن تكلم لأَجل الله تعالى مخلصاً له الدِّين كان من المجاهدين في سبيل الله، من ورثة الأَنبياء، خلفاء الرسل. وليس هذا الباب مخالفاً لقوله:

«**الغيبة ذكرك أَخاك بما يكره**».

فإن الأَخ هو المؤمن، والأَخ المؤمن إن كان صادقاً في إيمانه لم يكره ما قلته من هذا الحق الذي يحبه الله رسوله، وإن كان فيه شهادة عليه، وعلى ذويه، بل عليه أَن يقوم بالقسط، ويكون شاهداً لله ولو على نفسه، أَو والديه، أَو أَقربيه، ومتى كره هذا الحق، كان ناقصاً في إيمانه، ينقص من أُخُوَّتِهِ بقدر مَا نَقَصَ من إيمانه، فلم يعتبر كراهته من الجهة التي نقص منها إيمانه؛ إذ كراهته لما لا يحبه الله ورسوله توجب تقديم محبة الله ورسوله، كما قال تعالى:

﴿**والله ورسوله أَحق أَن يرضوه**﴾.

ثم قد يقال: هذا لم يدخل في حديث الغيبة لفظاً ومعنى. وقد يقال: دخل في ذلك الذي خُصَّ منه، كما يخص العموم اللفظي، والعموم المعنوي، وسواء زال الحكم لزوال سببه، أَو لوجود مانعه، فالحكم واحد. والنزاع في ذلك يؤول إلى اللفظ: إذ العلة قد يعني بها التامة، وقد يعني بها المقتضية. والله أَعلم وأَحكم.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم) انتهى.

[٦] وانظر الى هذه اللفتة النفيسة: من ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في الاستدلال بالاولى :

إذا كان من الواجب: كشف الوهم، والغلط، والخطأ، والسقط، والسهو، وعبور النظر، ونحوها من الأَسباب الصارفة عن وجه الصَّواب ـ مع أَنه لا غَوْلٌ فيها ولا تأْثيم ـ لكن في ترك الوهم وما جرى مجراه، ممن علمه: إبقاء لشرع مبدل: وهذا غش . . . ، فواجب على من علمه، النّصح للأُمَّة ببيان الغلط، والوهم، حتى يعاد الحق إلى نصابه.

فإذا كان هذا فيما لا إثم فيه، فكيف بكشف المخالفة، والنقض على المخالف لإنقاذ النَّاسِ من ضلالة أَو هوى، هذا أَوجب وأَلزم. والله أَعلم وأَحكم.

وهذا واجب الإنقاذ، وهو شأْن المصلحين.

وانظر: إلى قول الله تعالى :

﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَا قَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾

الآية.

ففي هذه الآية شدة عناية هذا الداعي بالإصلاح، وإنقاذ النَّاس من الشَّرِّ باتباع المرسلين.

□ □ □

[٧] ومن وراء ذلك :

فهذه جادة مطروقة لحراسة جميع العلوم، والدفع عنها من كلِّ صارف لها عن وجهها. فالرصد لكل مخالف: يجري في واد واحد لجميع العلوم والمعارف.

وانظر مثلاً إلى وجود الدفع والردود المتنوعة عن «لسان العرب» في نظمه ونثره، وَرَدِّ: المولد، والدخيل، ونفي الشعر، والأَقوال المنحولة حتى رَاضَ النَّاس أَنفسهم على العربية، وعلى أَشعار العرب حتى ظهرت واشتهرت، وثبتت بدواوين مشهورة ظاهرة متداولة.

فلو انتحل إنسان بيتاً في إحدى المعلقات ـ مثلاً ـ لبادره النَّاس بالإنكار، وصار مثله مثل الملصق من الولد وما سبيله إلا كما قيل:

«**الولد للفراش وللعاهر الحجر**»[(١)].

بل إن مناحي الوجوب، وجهاته، متعددة، على الولاة، وعلى العلماء وعلى العامَّة كواجب الهجر، ونحوه من الواجبات الشرعية في عقوبات المبتدع شرعاً.

وعلى ولي الأَمر بسط السلطة في معارضة الهوى والبدعة، وكفّ البأْس عن المسلمين، فإن من المفتونين من لا يكف شره ولو أَقمت على بطلان فتنته أَلف دليل، فلا بد من أَدب يردعه، وزاجر يمنعه، وإلحاق عصا السلطان في ظهره قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ[(٢)]:

«وأَما سؤال السائل: هل يجب على ولي الأَمر زجرهم وردعهم؟ فنعم يجب ذلك في هؤلاء، وفي كل من أَظهر مقالة تخالف الكتاب والسُّنَّة فإن ذلك

---

(١) انظر: «الزينة» للرازي: (١/ ١١٨ ـ ١٢٢)، طبع القاهرة عام ١٩٥٧م.

(٢) «الفتاوى»: (١٢/ ٤٦٤).

من المنكر الذي أَمر الله بالنَّهي عنه، كما قال تعالى:

﴿وَلْتَكُنْ مِنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَىٰ ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾.

وهو من (الإثم) الذي قال الله فيه:

﴿لَوْلَا يَنْهَاهُمُ ٱلرَّبَّانِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ﴾.» انتهى.

هذا مُجْمَلُ عَرْضٍ تاريخيٍّ استدلاليّ على تثبيت هذا «الأَصل العقدي» ردع البدع، والمخالفات، والأَهواء، ومقارعة أَهلها، وكشفهم، ومعرفتهم بأَعيانهم، وإِبطال بدعهم خوفاً مِنْ عادِيَتِهِمْ عَلَىٰ أَهلِ السُّنَّة، ونصحاً لهم بل لله، ولرسوله، ودينه، وأَئمة المسلمين، وعامتهم.

وهؤلاء هم الغرباء الذين يصلحون عند فساد النَّاس، ويُصلحون ما أَفسده النَّاس، وإِن تناوشتهم الفرق، وناصبوهم العداء، وقام عليهم من قام بالتثريب والتعنيف فلا يزالون في جهاد ونزاع لهم، ومدافعة وقراع، آناء الليل والنهار، وبذلك يضاعف الله لهم الأَجر الجزيل، ويثيبهم الثواب العظيم[1].

فاتضح من هذا عقلاً وشرعاً ـ أَن: «من حقِّ الله على عباده رد الطاعنين على كتابه ورسوله، ودينه، ومجاهدتهم بالحجة والبيان، والسَّيف والسِّنان، والقلب والجنان، وليس وراء ذلك حبة خردل من إِيمان»[2].

❑ ❑ ❑

---

(١) «الاعتصام»: (١/ ٢٤).

(٢) «هداية الحيارى» لابن القيم: (ص/ ١٠).

المبحث الثاني
أَنْوَاعُ الرَّدِّ عَلَىٰ المُخَالِفِ

إذا كان القلم أَحد اللسانين، فإن الرد بأَنواعه اللسانية من: المجادلة، والمناظرة، والمحاورة، والمباحثة . . . ، مشافهة أَو كتابة في: الكتب، والرسائل، والأَبحاث، والمقالات. والمراسلة: تنقسم إلى ثلاثة أَنواع:

□ **الأَول: الرد المحمود:**

واجب، أَو مستحب، وهو الذي يُحِقُّ الحق، ويبطل الباطل، ويهدف إلى الرَّشد. وهذا يختلف باختلاف الأَحوال، والأَشخاص، والبواعث، والمقامات، والنفوذ إلى ديار الإسلام.

فالرَّدُّ على: الكفَّار «المستشرقين»، والبعثيين، والشيوعيين، والاشتراكيين، والعلمانيين، والحداثيين، من أَوجب الواجبات، وأَعظم المهمات.

والرَّدُّ على من في قلوبهم زيغ متخبطين بأَحكام الديانة بما يقولون أَو يكتبون. من أَهم المهمات، وأَعظم الواجبات.

وإبطال شبه الخرافيين أَرباب البدع التَّعبديَّة، عشاق المجاذيب، حلفاء الدراويش. من أَهم الواجبات.

وتفنيد دعاوى الخصوم الملدين بغير علم الذين يضغطون الإسلام للواقع، ويُسخِّرون النُّصوص لآرائهم الشَّاذة، وأَقوالهم الفجة. مِنْ أَجَلِّ الواجبات.

وبيان زلَّة العالم: محمدة في الإسلام.

ومجادلة من جنح به الرأْي إلى قول شاذ[١]، أَو إحداث قول جديد في مسألة[٢]... باب عظيم من أَبواب النُّصح والإرشاد.

فالرَّدُّ والمجادلة عن الحقِّ بالحقِّ: رتب ومنازل، وقد جعل الله لكلِّ شيء قدراً.

وتلك المخالفات المذمومة تواجه المسلمين في خطهم الدفاعي عن الإسلام متمثلة في جبهتين[٣]:

(**الأُولى**: الخطر الخارجي، وهو الكافر المتمحِّص، الذي لم يعرف نورَ الإسلام بعد؛ بما يكيده للإسلام والمسلمين من غزو يحطِّم في مقوماتهم العَقَديَّة، والسُّلوكيَّة، والسِّياسيَّة، والحكميَّة...

لكنه لا يصل في الغالب إلا عن طريق الفرق المنضوية تحت لواء الإسلام، وعن طريق صنائعهم المنهزمين من أَهله، فيثيرون بهم الفتنة عن قرب، ويَزِيلُونَ عنِ المسلمين بنصرتهم للكافرين.

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٦٠٩ ـ ٦٣٠) طبع جامعة الإمام ففيه أن ما لدى بعض أهل السنة من أقوال شاذة لا تغير شيئاً من دين الإسلام وعقيدة المسلمين. وأنها لا تساوي شيئاً بالنسبة لما لدى الرافضة من الشواذ. وانظر: «العواصم والقواصم» لابن الوزير: (٣/ ٣٥ ـ ٣٧). وانظر: «التعالم وأثره على الفكر والكتاب» في المبحثين الثاني والثالث.

(٢) انظر: «روضة الناظر»: (ص/ ١٣١ ـ ١٣٣)، «المسودة لآل تيمية»: (ص/ ٣٢٦)، «الإحكام» للآمدي: (١/ ١٩٨ ـ ٢٠١)، «فواتح الرحموت»: (٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٧)، «مذكرة أصول الفقه» للشيخ الشنقيطي ـ رحمه الله ـ: (ص/ ١٥٦ ـ ١٥٧)، «مسائل الإمام أحمد» لابنه صالح: (٢/ ١٦٥). عن حاشية التحقيق.

(٣) «حكم الانتماء»: (ص/ ٥٣ ـ ٥٤).

وقد استقرأ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في مواضع من «منهاج السُّنَّة النَّبويَّة» أن هذه الخاصية تميَّزت بها الرَّافضة بفرقها الغالية المعروفة على مدى التَّاريخ، وتَوالي النُّذُور.

الثانية: مواجهة التَّصدُّع الداخلي في الأُمَّة؛ بفشْوِ فرقٍ ونِحَلٍ طاف طائفها في أَفئدة شباب الأُمَّة، وهي تحمل في مطاويها خَللاً وعِللاً، تَشْرُدُ بسالكها عن جماعة المسلمين، فإن مقاومة ما فيها من بدع وأَهواء استنزفت من المسلمين الجهد الجاهد، فالتهمت الوقت آناء الليل وأَطراف النَّهار، إذ التصدُّع الداخلي تحت لباس الدِّين يمثل انكساراً في رأْس المال: المسلمين، وقد كان للسالكين على ضوء الكتاب والسُّنَّة ـ الطائفة المنصورة ـ الحظ الوافر، والمقام العظيم في جبر كسر المسلمين، بردهم إلى الكتاب والسُّنَّة، وذلك بتحطيم ما قامت عليه تلك الفرق المفرِّقة من مآخذ باطلة في ميزان الشَّرع) انتهى.

- **النوع الثاني**: رَدٌّ مذموم:

محرم أَو مكروه، وهو ما يكون لدفع الحقِّ، أَو تحقيق العناد.

وعلى هذا النوع: «الرد المذموم» تتنزل ردود المخالفين ـ كأَهل البدع والأَهواء ـ على أَهل السُّنَّة والجماعة، ومجادلتهم، وإيذائهم، وهضم ما هم عليه من الحقِّ والهدى.

وقد بيَّن الله سبحانه، في القرآن الكريم، أَنواع مجادلتهم الآثمة، وذمها، وهي ثلاثة أَنواع[1]:

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ١٦٩ ـ ١٧٠).

١ـ المجادلة بالباطل لدحض الحقِّ :

وقد ذمَّها الله تعالى بقوله :

﴿وَجَادَلُواْ بِٱلْبَاطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [غافر: ٥].

٢ـ المجادلة في الحقِّ بعد ما تبيَّن :

وقد ذمَّها الله سبحانه بقوله :

﴿يُجَادِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٦].

٣ـ المجادلة فيما لا يعلم المحاج :

وقد ذمَّها الله سبحانه بقوله :

﴿هَا أَنتُمْ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦].

وعلى هذه الأَنواع الآثمة من أَنواع المجادلة بالباطل، وما جرى مجراها، كالمجادلة بمتشابه القرآن، والمراء في القرآن، ومجادلات المنافقين، والجدل في بدعة، والجدل لتحقيق العناد . . . وهكذا من كل مجادلة تنصر الباطل، أَو تفضي إلى نصرته، وتهضم الحق، وتحقق العناد: تتنزل النصوص من الكتاب والسُّنَّة، التي تذمّ الجدل والمجادلة: «الرَّدَّ والرُّدُود» ـ كقوله تعالى :

﴿وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي ءَايَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾

[الشورى: ٣٥].

وقول النَّبِيّ ـ ﷺ ـ في حديث أَبي أُمامة مرفوعاً :

«ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أُوتوا الجدل، ثم قرأَ: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلاَّ جَدَلاً بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾».

رواه أَحمد، والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح، ورواه ابن ماجه، جميعهم بأَلفاظ متقاربة.

وعلى هذا النوع المذموم: يتنزل أيضاً، كلام السَّلف في ذمِّ الجدل، والمجادلة، ومنه المجادلة التي تقود إلى المراء، والمماراة. وبيان توجيه هذا على هذا الوجه مبسوط في كتب السُّنَّة والاعتصام بها: ومنه ما في: «شرح أُصول اعتقاد أَهل السُّنَّة والجماعة» للالكائي قال[١]:

(سياق مَا رُوِيَ عن النَّبيِّ ـ ﷺ ـ في النَّهي عن مناظرة أَهل البدع، وجدالهم، والمكالمة معهم، والاستماع إلى أَقوالهم المحدثة، وآرائهم الخبيثة).

وقال ابن عبد البرِّ ـ رحمه الله تعالى ـ في: «جامع بيان العلم وفضله»[٢]: (باب ما يكره فيه المناظرة، والمجادلة، والمراء).

وقال قوام السُّنَّة في: «الحجة على تارك المحجة»[٣]: (فصل في النَّهي عن مناظرة أَهل البدع، وجدالهم، والاستماع إلى أَقوالهم).

فعلى أَهل السُّنَّة التوقي مما ذمَّه الله، من المجادلة، ومَنْ وَقَعَ في شيء من ذلك، فقد وقع بسبب الإثم، وَشَابَهَ أَهلَ الأَهواء في محاجتهم الباطلة.

☐ **النوع الثالث: الرد الجائز:**

ويقال: السائغ[٤]. مثل ما يحصل من الردود في محيط الخلاف السائغ في الفروعيات، التي تجاذبتها الأَدلة، وتكافأت في نظر المجتهد.

وليس هذا النوع من مباحث هذا الكتاب. والله أَعلم.

---

(١) (٢/ ١١٤ ـ ١٥١).

(٢) (٢/ ١١٣ ـ ١١٥).

(٣) (١/ ٣١١ ـ ٣٢٢). وانظر: «الإحياء» للغزالي: (٣/ ١١٦ ـ ١١٨)، الآفة الرابعة، المراء والجدل.

(٤) «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ١٧٢).

المبحث الثالث
شُرُوط وَآدَاب الرَّدِّ على المُخَالِفِ

مَنْ رُزِقَ فهماً في كتاب الله تعالى، ودراية بالسُّنَّة النَّبويَّة، وطريقة سلف هذه الأُمَّة: رأَى من المعالم الإيمانية، في نصوص المجادلة ووقائع المناظرة، ما يستخلصه شروطاً، وآداباً، للرد على المخالفين: في تكييف حال الرادِّ، والمردود عليه، ونوعية الدَّافع، وتجلية الطريق، وكيف ترتب النتيجة، وهي ضوابط، وآداب، وشروط، وأَحكام، متى توفرت: ظفر الطالب المحق ببغيته، وصار بمنأَى عن الغلط والاضطراب وهي قواعد هذا العلم وضوابطه.

وهذه الشروط والآداب، وإِن كانت مستقرة في الجملة لكن الشرط في ذاته مراتب، تتنوع بتنوع كل مخالف ومخالفته. فقد تكون المخالفة لا يقوى على نقضها إلا فحول العلماء، وقد تكون دون ذلك، وقد تكون فيما لا نزاع فيه أَصلاً، فردها من اليسر، والوضوح بمكان.

ولهذا فإِن السَّلف ـ رحمهم الله تعالى ـ مع أَنهم أَكمل النَّاس في معرفة الحق، ونقض ما يعارضه، لكنهم كانوا في هذا درجات.

قال شيخ الإِسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ[1]:

(والمقصود هنا: أَنَّ السَّلف كانوا أَكمل النَّاس في معرفة الحقِّ وأَدلته، والجواب عمَّا يعارضه، وإِن كانوا في ذلك درجات وليس كل منهم يقوم بجميع ذلك، بل هذا يقوم بالبعض، وهذا يقوم بالبعض، كما في نقل الحديث عن

(١) انظر: «الفتاوى»: (٢٨/ ٢٣٥).

النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ وغير ذلك من أُمور الدِّين) انتهى.

وقال أَيضاً[١]:

(ليس كل ما عرفه الإنسان، أَمكنه تعريف غيره به؛ فلهذا كان النظر أَوسع من المناظرة، فكل ما يمكن المناظرة به، يمكن النظر فيه، وليس كل ما يمكن النظر فيه، يمكن مناظرة كل أَحد به) انتهى.

وعليه، فيمكن تصنيف شروط وآداب «الرد على المخالف» بأَيٍّ من طرقه: مشافهة، أَو كتابة، على ما يلي مع تداخل بعضٍ منها في بعض:

□ **أَولاً: تحقيق ركني العمل:**

١ ـ إخلاص النية لله:

الشرط الأَول: توفر سلامة النية والقصد، مخلصاً في جهاده هذا لله؛ لحراسة الشريعة، والذب عنها، ودلالة النَّاس على الهدى، وتثبيتهم عليه، وكشف أَحوال المندسِّين بينهم بأَعيانهم أَو بدعواتهم، لكفِّ البأْس عنهم. متخلصاً من قصد الرياء، وقصد الظهور على الخصم، أَو الانتصار للنفس. وَبَزِّ النظير، والتفوق عليه.

وهذا شأْن المجاهدين في سبيل الله، وورثة الأَنبياء، وخلفاء الرسل.

وإِن اختل هذا الركن، فهو بمنزلة الذي يقاتل حمية ورياء[٢].

٢ ـ المتابعة للشريعة لا غير:

وعليه فلا يدفع الباطل بمثله، وإِنما يبطل بالحق، وفي الحقِّ غنى عن الباطل. وقد أَنكر الإِمام أَحمد ـ رحمه الله تعالى ـ على من رد قولاً بدعياً بمثله وقال في حقِّه: كلما ابتدع بدعة اتسعوا في جوابها، وقال: يستغفر

---

(١) «الفتاوى»: (٣/ ٣٢٥ـ٣٢٦).

(٢) «الفتاوى»: (٢٨/ ٢٣٥).

ربّه الذي رد عليهم بمحدثة. وأنكر على من رد بشيء من جنس الكلام[١].

وهذا من نوع المجادلة التي نهى الله عنها في قوله تعالى:

﴿وَجَادَلُواْ بِٱلْبَاطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾ [غافر: ٥].

وفي قوله تعالى:

﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٧].

وهذا خروج عن سلطان الحق إلى حيز المغالبة والمواثبة[٢]، ودفع آفة بآفة.

☐ **ثانياً: صفات القائم به:**

١ـ الأهلية:

أهلية القائم بالرد في معرفة الحق، وإبرام أدلته، ونصبها دليلاً عليه.

وإلا فقد ذَمَّ الله تعالى، من يحاج بلا علم، فقال سبحانه:

﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٦].

وقال تعالى:

﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وفي التزام السَّلف بهذا الشرط، يقول ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ[٣]:

---

(١) «الفتاوى»: (٣/ ٣٢٥ـ٣٢٦).

(٢) «الجدل» لابن عقيل: (ص/ ٢٠٣).

(٣) «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ١٧٣ ـ ١٧٤).

(وقد ينهون عن المجادلة والمناظرة، إذا كان المناظر ضعيف العلم بالحجة وجواب الشبهة، فيُخاف عليه أَن يفسده ذلك المُضلُّ، كما يُنهى الضعيف في المقاتلة أَن يقاتل عِلجاً قويّاً من علوج الكفار، فإن ذلك يضرُّه ويضر المسلمين بلا منفعة. وقد يُنهى عنها إذا كان المناظر معانداً يَظْهَر له الحق فلا يقبله ـ وهو السوفسطائي ـ فإن الأُمم كلهم متفقون على أَن المناظرة إذا انتهت إلى مقدمات معروفة بَيِّنة بنفسها ضرورية وجحدها الخصم كان سوفسطائياً، ولم يُؤمر بمناظرته بعد ذلك، بل إن كان فاسد العقل داووه، وإن كان عاجزاً عن معرفة الحق ـ ولا مضرة فيه ـ تركوه، وإن كان مستحقّاً للعقاب عاقبوه مع القدرة: إما بالتعزير وإما بالقتل، وغالب الخلق لا ينقادون للحق إلا بالقهر.

والمقصود أَنهم نهوا عن المناظرة من لا يقوم بواجبها، أَو مع من لا يكون في مناظرته مصلحة راجحة، أَو فيها مفسدة راجحة، فهذه أُمور عارضة تختلف باختلاف الأَحوال.

وأَما جنس المناظرة بالحق فقد تكون واجبة تارة، ومستحبة أُخرى. وفي الجملة جنس المناظرة والمجادلة فيها: محمود ومذموم، ومفسدة ومصلحة، وحق وباطل) انتهى.

وهذه الأَهلية من دأب الشريعة واطرادها في أَحكامها، مثل: الأَولى بالإمامة في الصلاة، وخلف الإمام، وفي الرواية، والشهادة، وفي الولاية العظمى وسائر الولايات يولى الأَمثل فالأَمثل، وهكذا.

ولهذا: ينزل كل عالم منزلته، وحسب تأَهله، وما يفتح الله به عليه: فمن العلماء من يكون تأَهله للرد على الملاحدة ومن في حكمهم، ومنهم من يكون للرد على أَهل الملل والأَديان الباطلة، ومنهم المتأَهل للردِّ على

أَصحاب الصَّغَار من المبتدعة المنتسبين إلى الإسلام، ومنهم المتمكن لتولي الرد على أَرباب الشذوذات الفقهية، ومنهم من يجمع الله له كسر هذه الصنوف، ومحاجتهم بالحق، كما هيأَ الله سبحانه ذلك في أَفذاذ من العلماء، وكان من أَجلهم: أَبو العباس تقي الدِّين شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ، فقد كان على كل مخالف مذموم، كالسيف المصلت، والريح القاصف.

ولهذا فإذا رأَيت من رد على مخالف في شذوذ فقهي، أَو قول بدعي، فاشكر له دفاعه بقدر ما وسعه، ولا تخذله بتلك المقولة المهينة «لماذا لا يرد على العلمانيين»، فالنَّاس قدرات ومواهب، ورد الباطل واجب مهما كانت رتبته، وكل مسلم على ثغر من ثغور ملَّته.

٢ـ **الاستقامة:**

ومن صفات الكمال، أَن يكون القائم بهذا الواجب غير متلبس ببدعة أَو فجور. فإن التلبس بشيء من ذلك يصرف القلوب عن قبول أَقواله، أَو تفتح للخصم هضم الحق بواسطته. والنصوص في هذا كثيرة.

□ **ثالثاً: في المردود عليه:**

وفيه أُمور مهمة هي:

١ـ **توثيق الكلام المردود عليه من كتبهم ذاتها:**

لا من الكتب التي ترد عليهم، أَو تحكي عنهم، أَو فيما يقال عنهم فهذه مصادر ثانوية.

ولهذا دخل على ابن حزم ـ رحمه الله تعالى ـ الداخل من هذه الناحية، فإنه في مقارعته للأَشاعرة، ـ في فاسد مذهبهم: تحريف نصوص في الأَسماء والصفات ـ افتقد التوثيق لمسائل من كتبهم ذاتها، فرد عليه

بعض الأَشاعرة بأَن هذه المسائل ليست مذهباً لهم .

٢ ـ تحديد مأْخذ المخالفة :

إِحكام الإِدراك لمأْخذ المخالفة وَمَدْرَكِهَا ، أَساس في ترتيب النقض ، فالزمه .

واعلم أَنَّ كل فتنة طَرَقَتِ العَالَمَ فهي ترجع إِلى المخالفة ، وكل مخالفة ترجع إِلى إِحدى فتنتين :

- إِمَّا فتنة الشبهات ، وهي المعبر عنها باسم : الانحراف ، والغزو الفكري .
- وإِمَّا فتنة الشهوات ، وهي المعبر عنها باسم : الانحراف ، والغزو السلوكي .

فَكَيِّف «مأْخذ المخالفة» إِلى أَي الفتنتين يرجع إِلى شبهة أَم شهوة؟ حتى تربط ما بين يديك بأَصل المخالفة ، فمثلاً فتنة الشبهات ؛ لتعلم أَن أَول شُبهة وقعت في الخليقة : شبهة إِبليس ـ لعنه الله ـ ومصدرها : استبداده بالرأْي في مقابلة النص ، وتحكيم العقل والهوى في مقابلة النص والهدى .

ثم كل شبهة وقعت في الملة الإِسلامية ، فمردها إِلى الشبهة الإِبليسية وَجِمَاعُ ردها إِلى تقديم الرأْي وتحكيم العقل في أَركان الإِيمان ، كما تجد القول عنها مفصلاً في : «الملل والنحل» للشهرستاني : (١/ ٢٣ ـ ٢٨) .

وهذا من المهمات في ضبط ما تناثر من المخالفات وما يستجد منها ـ فللَّهِ الحمد والفضل على توفيقه .

وعليه فاعرف مآخذ أَهل البدع الباطلة في الاستدلال والتي يجمعها[1] :

---

(١) «حكم الانتماء» : (ص/ ٥٤ ـ ٥٥) .

(اتباع الهوى، والحكم بالمتشابه، وحجية الكشف، والإلهام والرؤيا، وفتيا القلب: (حدثني قلبي عن ربي!)، والطعن في خبر الآحاد، ودعوى مخالفة النص للمعقول، وتحكيم العوائد، وزخرفة الباطل، والاستدلال المقلوب بالاستحسان، وبالمصالح المرسلة على الأَهواء، وبتر النقول والنصوص، والدس في كلام أَهل السنة، بل في السنة، والتحريف فيها: التأْويل، وفاسد القياس، ومعارضة النص بالرأْي، وبدعة التعصب، وتقديس الأَشياخ، وتعظيم خطر مخالفتهم بما يخرج عن حدود الشرع، وتحكيم ظواهر النصوص من غير التفات إلى مقاصدها، والاحتجاج بالسواد الأَعظم، وتقييد المطلق بالتشهّي، وعكسه، والتهويل بدعوى الإجماع، والاحتجاج بمقامات الشيوخ، والتغالي فيهم، واستغلال الغلط في تقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة، والتحريف في دلالة النص: الوضع في الاستعمال، والاعتماد على الضعاف والواهيات في المرويات، وصرف فهم النص عن سَنَنِ لغة العرب، ودعوى تناقض السنة مع السنة، ودعوى تناقضها مع القرآن، ودعوى أَن للنص ظاهراً وباطناً، والتقسيم الحادث للكلام إلى حقيقة ومجاز.

وهكذا من مآخذ أَهل البدع والأَهواء في الاستدلال، وممَّن ضرب بسهم وافر في بيان الكثير منهم الإمام الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الاعتصام»، وفندتُها جميعَها في «أُصول الإسلام لدرء البدع عن الأَحكام»؛ على حد قوله تعالى:

﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥].

أَي: لاجتنابها) انتهى.

٣ـ **إنصاف الخصم** :

قال الله تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ، وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَئَانُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا، اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ، وَاتَّقُوا اللَّهَ، إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

فالله يحب العدل والإنصاف على الموافق، والمخالف، وما يَضُرُّ المتعصِّب بغير حق إلا نفسه.

إنها «نزاهة الرد»: بالتزام «العدل والإنصاف»، ومناشدة الحقيقة وحدها، سواء ظهرت منه، أم من المخالف في مسألة من المسائل. فالمسلم الحق «كناشد الضالة» يطلبها سواء ظهرت على يده أم على يد غيره[1].

قال حاتم الأصم ـ رحمه الله تعالى ـ :

«معي ثلاث خصال أظهر بها على خصمي، قالوا: وما هي؟ قال: أفرح إذا أصاب خصمي، وأحزن إذا أخطأ، وأحفظ نفسي لا تتجاهل عليه».

فبلغ ذلك أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ فقال:

«سبحان الله ما كان أعقله من رجل»[2].

ولهذا: فيتعين طرح العبارات المرهَقَة بالمعاني المحتملة بسبب العموم، والإطلاق، وليحمل كلام الخصم على أحسن المحامل ما أمكن ذلك.

٤ ـ **ومن أَجَلِّ الآداب: فتح باب العودة للخصم واحتوائه** :

لا سيما إذا كان كلامه يحتمل وجهين، فيحمل على أحسنهما؛ لأن غاية الردود تنبني على أمرين: العمل على دلالة المخالف إلى الصراط

---

(١) انظر: «الإحياء» للغزالي: (١/ ٤٢).

(٢) «المنتظم» لابن الجوزي: (١/ ٢٢٠).

المستقيم لكسب أَوبته إلى السُّنَّة، وَفَتْل الخصم عن مخالفته إلى الحقِّ بحجته[١]، والإذعان له.

أَو كف بأْس بدعته عن المسلمين بقطعه وكف عدوانه.

٥ـ **المردود عليه بين الوصف والتعيين:**

الأَصل هو الستر، والعمل على دفع دواعي الفرقة والوحشة وعدم الموافقة. فالرد يَنْصَبُّ على المقالة المخالفة المذمومة لا على قائلها وتعيين اسم قائلها حسب مقتضى الأَحوال[٢] منها:

أ ـ التعيين إذا كانت المقالة فاحشة جدّاً كبدعة الخوارج فلا إشكال في جواز إبدائها وتعيين القائل بها، كما عيَّن رسول الله ـ ﷺ ـ **الخوارج**، وذكر علاماتهم، وَحَذَّرَ مِنْهم، ويلحق بذلك ما هو مثله في الشناعة بَلْ أَشَدَّ منه بحسب نظر المجتهد. **كالبعثيين، والعلمانيين، والحداثيين** . . .

ب ـ التعيين إذا كانت الفرقة تدعوا إلى ضلالتها، وَتُزَيِّنُها في قلوب العوام، فإن ضرر هؤلاء على المسلمين كضرر إبليس فلا بد من التصريح بأَنهم من أَهل البدعة والضلالة.

قال الشيخ عبد الله دراز ـ رحمه الله تعالى ـ بعد ذلك[٣]:

«ولا يخفى عليك أَن بدعة طائفة من أَهل الأَهواء في زماننا هذا كبعض محرري الصحف الأُسبوعية، قد جمعت الخستين: بدعة

---

(١) انظر: «الجدل» لأبي الوفاء بن عقيل: (ص/ ٢٠٢).

(٢) انظر: «الموافقات» للشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ: (٤/ ١٨١ ـ ١٨٥)، و«الاعتصام» له أيضاً.

(٣) من حاشيته النفيسة على: «الموافقات» للشاطبي: (٤/ ١٨٢).

غاية في الشناعة والكفر، ثم الدعوة إليها بنشرها في الصحف وتزيينها بكل أنواع البهتان والزخرف، فلا حول ولا قوة إلا بالله» انتهى.

□ **رابعاً: في الرَّدِّ ذَاتِهِ:**

وفيه أمور:

١ ـ المطالبة بتصحيح الدعوى:

ذكر الله تعالى عن يهود: دعواهم أن النار لا تمسهم، ومطالبتهم بتصحيح الدعوى، فقال سبحانه:

﴿وَقَالُواْ لَنْ تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللهِ عَهْداً فَلَن يُخْلِفُ ٱللهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠].

فهي مجرد دعوى عارية من الدليل، خالية من السلطان والبرهان، والدعوى متى كانت كذلك: سقطت.

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ[1] في ذكر المناظرات في القرآن:

«ومن ذلك قوله تعالى:

﴿وَقَالُواْ لَنْ تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللهِ عَهْداً فَلَن يُخْلِفُ ٱللهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾.

فهذا مطالبته لهم بتصحيح دعواهم وترديد لهذه المطالبة بين أمرين لا بد من واحد منهما وقد تعين بطلان أحدهما فلزم ثبوت الآخر. فإن قولهم: لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة خبر عن غيب لا يعلم إلا بالوحي، فأما أن يكون قولاً على الله بلا علم فيكون كاذباً، وأما أن يكون مستنداً إلى

(١) «بدائع الفوائد»: (٤/ ١٤٣).

وحي من الله وعهد عهده إلى المخبر وهذا منتف قطعاً، فتعين أَن يكون خبراً كاذباً قائله كاذب على الله تعالى» اهـ.

٢ـ **إحكام النقض :**

ومن الشروط : إحكام النقض لشبهة المخالف، وكشف زيفها، وتصييرها هباءً منثوراً، وكما قال الله تعالى :

﴿كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا۟ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [إبراهيم : ١٨].

وهكذا من القذف بالحق على الباطل، وتزهيقه حتى يتلجلج :

أَلَمْ تَرَ أَن الحق تلقاه أَبْلَجَا
وَأَنَّكَ تَلْقَى باطل القول لَجْلَجَا

وبالتالي فلا يبقى للمخالف، ولا للقارىء، متعلق يلبس به الحق بالباطل، ويوهن الحق لوهاء الرد، وضعفه.

قال ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ :

«فكل من لم يناظر أَهل الإلحاد، والبدع، مناظرة تقطع دابرهم، لم يكن أَعطى الإسلام حقه، ولا وَفَّى بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور، وطمأْنينة النفوس، ولا أَفاد كلامه العلم واليقين» انتهى.

٣ـ **الحذر الشديد من تلك النقلة :**

وهي : «ذكر الشبهة نقداً وردها نسيئة». بمعنى أَن يسوق المناظر الشبهة، ويشخصها، ثم يحيل على الجواب عنها، وهذا مسلك متردد أَبداً بين العجز والحيدة، وفي كل منهما هضم للحق. فالمعاملة : هَاءَوَهَاء.

ولهذا صار هذا المسلك من مواضع الانتقاد على الرازي في تفسيره

«مفاتيح . . . »[(١)].

٤ ـ الإقناع بالدليل :

وهذا الشرط لإفحام الخصم، وإظهار عجزه، يعني وجوهاً :

أ ـ أن الإقناع يكون بالحجة والبرهان لا بمجرد الكلام فإن الرَّدَّ من غير دليل : بمنزلة هدم العلم بالشك المجرد.

ب ـ إثبات صحة الدليل : ففي الرواية على حد قول بعضهم :

«إن كنت ناقلاً فالصحة، أَو مدعياً فالدليل».

وفي القياس : سلامته من قادح يؤثر فيه .

وفي الإجماع : توثيق ثبوته وحكايته . . .

ج ـ وإذا جُلب الدليل، وثبت صحته، فشرط صحة دلالته على المطلوب .

د ـ ترتيب الأَدلة :

أَظهِرْ نَضَارَةَ الحق وَهَيْبَتَهُ، وتزهيق الباطل وَوَهْنَه، بترتيب الأَدلة حسب القوة، فالبداءة بالدليل الأَقوى ثم القوي، فما يليه على سبيل المعاضدة والمناصرة .

ولهذا : فاحذر الدخول في ردٍّ تقصر قدرتك عن دفعه بأَقوى الأَدلة وحسن ترتيبها، فإن فعلت : آل الردُّ إلى هدم للحقِّ. وعند كَرِّ المخالف عليك، سَيُضَيِّقُ عليك الدنيا بما يصعب عليك التخلص منه .

---

(١) «التفسير والمفسرون» للذهبي : (١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥) نقلاً عن «لسان الميزان» : (٤/ ٤٢٧).

٥ـ مجانبة التشهي والتحكم بالدليل والحكم :

قال الله تعالى عن أَهل الكتاب :

﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧].

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ مشيراً إلى هذه الآية[1]:

«فهذا هو الذي تسميه النظار والفقهاء، التشهي والتحكم فيقول أَحدهم لصاحبه: لا حجة لك على ما ادعيت سوى التشهي والتحكم الباطل فإن جاءك ما لا تشتهيه دفعته ورددته. وإن كان القول موافقاً لما تهواه وتشتهيه إما مِنْ تقليد مَنْ تعظمه أَو موافقة ما تريده قبلته وأَجزته فترد ما خالف هواك وتقبل ما وافق هواك. وهذا الاحتجاج والذي قبله مفحمان للخصم لا جواب له وعليهما البتة فإن الأَخذ ببعض الكتاب يوجب الأَخذ بجميعه، والتزام بعض شرائعه يوجب التزام جميعها، ولا يجوز أَن تكون الشرائع تابعة للشهوات؛ إذ لو كان الشرع تابعاً للهوى والشهوة لكان في الطباع ما يغني عنه، وكانت شهوة كل أَحد وهواه شرعاً له ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَـٰوَاتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾» انتهى.

فَدَأْبُ المبطلين، هو المحاجة تحكماً بالتشهي، ولهذا فَتُبْطَلُ عليهم مقالاتهم بهذا، ولا يعاملون بالمثل، فماذا بعد الحق إلا الضلال.

٦ـ حسن الصياغة :

وهي في أُمور :

أ ـ التزام لسان العرب في الصياغة من غير إغراب ولا تعقيد. فإن الأَلفاظ قوالب للمعاني، وهي: رسل لها، فغير مقبول من مدافع

(١) «البدائع»: (٤/ ١٤٤).

عن الشريعة ونصوصها بلسان عربي مبين، أَن يدافع عنها بالمولَّد، والدَّخيل، ولغة الجرائد بأَساليبها المولدة الوافرة. والمصطلحات الأَجنبية التي لا عهد لكتب الشريعة بها، بَلْهَ الكتاب والسُّنَّة وإذا فات جمال العرض آلت إلى مرض محض.

قال الشافعي: «ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لجهلهم لسان العرب».

ب- حلية الرد بجلب أَطايب الكلام، مَسُوقاً بقدر الحاجة في وقت الحاجة.

ولهذا كانت نصيحة المشايخ لأَصحابهم: «أَنفقوا في المناظرات بالمعروف»[1].

وهذا شأْن المستيقن بما لديه من الحق، المستقر عليه، ومحافظة المحق على قدره، وقيمته، ومروءته. وهو من كرم التعامل، وإكرام الحامل للسُّنَّة، فانظر كيف تحمل الشريعة على مكارم الأَخلاق، فيكون حاملها ومتولى الذب عنها، بمنزلةٍ كريمةٍ تعلو رتبة الخصم. أَما الزائد عن ذلك من توزيع الأَلقاب الشنيعة، والفظاظة والشتائم، بغير حق شرعي، فهذا من شيمة أَهل الأَهواء يُروِّجون به باطلهم، وما حقيقته إلا بلادة وليست بجلادة.

وَخُذْه معياراً دقيقاً: إنَّ الرَّدَّ العاطل من هذه الحلية، لا يكون إلا حين يختل شرطٌ من شروطه الأَساسية: النِّية، المتابعة، الأَهلية.

والرد بمجرد الشتم، والتهويل، لا يعجز عنه أَحد، لكنه لا يغير من القول المردود عليه شيئاً، بل يبقى مكانه، فالراد هنا: لا ينكأ

(١) «الكافية في الجدل»: (ص/ ٥٣٦).

صيداً، ولا يقتل عدواً، بل هو بمنزلة الحوالة على العدم، والمجهول، كمعصوم الرافضة، وغوث الصوفية، وكل هذا لا يغني عن الحقِّ شيئاً.

قال الله تعالى:

﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَن﴾ [النحل: ١٢٥].

وقال تعالى:

﴿وَلَا تُجَادِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَابِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَن إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

فالأَصل في صياغة الرد، أَن يكون بالتي هي أَحسن، واللجوء إلى أَساليب تأْنيب الخصم، وتقريعه، والقسوة عليه، ضرورة تقدر بقدرها؛ لأَن منشأَها هو الخصم ذاته، بما يأْتي به من كذب، وإرجاف، وتهويل، وسباب، وتلبيس، وعناد . . .

وانظر إلى فواتح سورة البقرة [الآيات ٨ ـ ١٦] تر آيات التقريع، واللوم الشديد للمنافقين؛ لأَنه يناسب ما هم عليه من الكذب، والحيدة عن الحقِّ، وتلبيسه بالباطل.

ج ـ الاقتصاد في السياق[1]:

بمعنى: تفصيل الأَلفاظ على قدر المعاني.

وهذا شرط جامع للصياغة من وجه، والمعاني من وجه آخر. فالنفس لا تتشوف للرد، والرد ضرورة، فهي تقدر بقدرها، فالتزم

(١) انظر كلاماً نفيساً للحافظ ابن رجب ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «فضل علم السلف على علم الخلف»: (ص/ ٥٣ ـ ٥٨).

الحرص على الوصول إلى المطلوب بأَقرب عبارة، وأَوجز لفظ، وعليه:

فاحذر من تكثير العبارة، بالتطويل، والكلام المكرور، المشتمل على الغث والسمين، فهو مُخِلٌّ مُمِلٌّ، بما يجلبه من وهاء، وفتور.

د ـ احذر لفظاً نصف بلاء العَالَم منه:

«أَنا»، «نحن» في قولك: اختيارنا. قولنا. ترجيحنا. ونحن نرى. ونحن نرفض هذا.

ولابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ فضل التنبيه على هذه الدقيقة[1].

❑ ❑ ❑

(١) «زاد المعاد»: (٢/ ٣٧). «التعالم وأثره على الفكر والكتاب»: (ص/ ٦٧) الطبعة الثانية عام ١٤٠٨هـ. «معجم المناهي اللفظية»: (ص/ ٨٠ ـ ٨١).

المبحث الرابع
ظاهرة التخذيل

مضى ما يتم به ثلج اليقين من أَن «حراسة الدِّين» بالردِّ على المخالف، من الجهاد الواجب، والدِّفاع اللازم، في إِطار حرمات المسلمين المشمولة بحفظ الضروريات الخمس لحياتهم وهي:

الدين . النفس . المال . العقل . العرض.

وأَن هذه العقيدة الجهادية الدفاعية، من معاقد الإِسلام، الجارية لدى أَهل السُّنَّة والجماعة، فهي سمة بارزة، وعلامة فارقة بينهم وبين الخالفين.

ومن «فصائلها» لدى العلماء: الإِنفاق من ساعات العمر، للردِّ على إِخوان الباطل، كُلٌّ بما وسعه من علم ومعرفة، يَزِنُ بهما ما يَجُوسُ خلال الدِّيار، ويخالط الأَفكار، من عدوان، ومنكر، وبدعة، وهوى. حتى يُصَيِّرَهُ هباء. ولا يزال ركب الإِيمان على هذا الصراط ومن اهتدى.

ولا يكون «السكوت الشرعي» منهم، إِلاَّ في مقامين[1]:

الأَول: أَن يكون في الردِّ مفسدة أَعظم، كتحول الردود من ميادين جدال إِلى ميادين جِلاد. ومن معارك أَقلام إِلى معارك أَبدان. وليس كل تحول بمانع في جميع الأَحايين، وإِنما هذه تقدر بقدرها، ولكل حَزَّةٍ لبوسها.

ومنه ما ذكر الله تعالى، عن نبيه عيسى ـ عليه السلام ـ :

---

(١) في «الموافقات» للشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ: (٤/ ١٨١ ـ ١٩١): مبحث نفيس في تقدير ما لا ينشر من العلم.

﴿وَلَمَّا جَاءَ عِيسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُم بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ [الزخرف: ٦٣].

كما ذكره جماعة من المفسرين[(١)] والله أعلم.

ومنه: أن الأصل هو السكوت والإمساك عما شجر بين الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ لكن إذا ظهر مبتدع يقدح فيهم بالباطل، فلا بد من الذّبّ عنهم، وذكر ما يبطل حجته بعلم وعدل[(٢)].

الثاني: أن يَلْحَقَ الدَّاعي: بَلَاءٌ فَادِح. فالداعي هنا مخير بين الأخذ بالعزيمة التي أخذ بها أُولو العزم، وبين الأَخذ بالرخصة الموسعة للمستضعفين من الرجال والنساء.

لكن مِنْ مواطن الأذى والأسى اعتمال أَقوام بذل طاقاتهم وجهودهم لتحطيم الرادين على أَهل الأَهواء والشغب عليهم، ففي الوقت الذي نرى فيه نَزْراً يَنْزَوِي عن النِّذَارَةِ بغير وجه، نرى فريقاً آخَرَ يضيف إليه المجادلة عن المبطلين بتخذيل القائم بالحراسة، لتغطية مرض التقصير بِدَاءَ التخذيل. وانظر كيف تُدْفَعُ آفة بآفة، وَتُعَوَّقُ مسيرة الحياة الإسلامية الصافية.

و«**التخذيل**» لا يسري في أُمة إلا وتعمل، على إسقاط نفسها بنفسها، وَتُوجِدُ من تقصيرها، وتخذيل الناصحين فيها، مَعَاوِلَ لهدمها، وإذا نظرت في تاريخ «داء التخذيل»، الطويل، منذ فجر الرسالة رأَيته من سِمَات المسلمين ظاهراً لا باطناً ـ المنافقين ـ فانظر كيف يسري على حين غفلةٍ إلى صالح المسلمين.

---

(١) انظر: «أضواء البيان»: (٣/ ٢٤٧)، «التحرير والتنوير» لابن عاشور: (١٤/ ١٥٥)، (٢٥/ ٢٤٧).

(٢) «منهاج السنة النبوية»: (٦/ ٢٥٤).

وَلَمَّا دَبَّ هذا الدَّاء من المنافقين، وأرجفوا به، بين صفوف المسلمين حَفَّته الشريعة بأَحكام، وحجرت على معتمله، حفظاً لبيضة الإسلام:

فالمخذِّل وفي معناه «المُرْجِف»: يُمنع من الغزو، فَيُنَحَّى عن صفوف الغزاة والمجاهدين.

والمخذِّل: لَوْ قَتَلَ كافراً لم يستحق سَلَبَهُ عند الشافعي وأَحمد.

والمخذِّل: مقدوح في شهادته، وَيُتَبَيَّنُ خبره ونبوءه.

والمخذِّل: آثم شرعاً مرتين، بالتقصير، والتخذيل.

والمخذِّل: وإن نال شيئاً من حظوظ الدنيا، فقد نزلت به حِرْفَةُ التخذيل، إلى وظيفة «خفير للعدو»، وهذه عقوبة عاجلة.

والمخذِّل: عاص بمعصيته الجهرية، فلا بد له في الشرع من أَدب زاجر يردعه.

وهذا كلام في غاية النفاسة والدقة لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ[1] إذ يقول عن موالاة المبتدعة وعقوبة السَّاكت والمخذِّل:

«ويجب عقوبة كل من انتسب إليهم، أَو ذبَّ عنهم، أَو أَثنى عليهم، أَو عَظَّم كتبهم، أَو عُرِفَ بمساعدتهم ومعاونتهم، أَو كَرِهَ الكلام فيهم، أَو أَخذ يعتذر لهم، بأَن هذا الكلام لا يدري ما هو؟ أَو من قال: إنه صنف هذا الكتاب؟

وأَمثال هذه المعاذير التي لا يقولها إلا جاهل، أَو منافق، بل تجب عقوبة كل مَنْ عَرَفَ حالهم، ولم يعاون على القيام عليهم، فإن القيام على هؤلاء من أَعظم الواجبات لأَنهم أَفسدوا العقول والأَديان، على خلق من المشايخ، والعلماء، والملوك، والأُمراء، وهم يسعون في الأَرض فساداً، ويصدون عن

(١) «الفتاوى»: (٢/ ١٣٢).

سبيل الله . . . » انتهى .

وإذا كانت الأَشباح التي تحمل نُفُوساً محشوة بمرض الشبهة وما تلقيه بين يدي الأُمة من أَمراض متنوعة : هي أَسوأَ داء ينزل في ساحة المسلمين، ويتجول بينهم، ويدمر طلائعهم؛ فإن المسلم الموحد، ليصاب بأَذى مضاعف من المُقَرَّنِينَ بالتخذيل، إذا خفقت في الصف رِيحُهُم، فما أَن يقبض عالم قبضةً من الهداية ليرمي بها على بدعة وعماية، إلا وترى في الصف نزراً رغبت بطونهم، ملتفين بملآتهم، أَشغلتهم دنياهم عن آخرتهم دَأَبهم «المُوَالَسَة»[1]، يرمون بالتخذيل، والتحطيم، صبرة بلا كيل ولا وزن، فيبسطون أَلسنتهم بالنقد حيناً، والاستعداء أَحياناً، وَيُنْزِلُونَ أَنفسهم في «رَوْزَنَةٍ»، يفيضون منها: الحكمة، والتعقل، والذكاء الخارق في أَبعاد الأُمور، وهكذا من أُمور ما إن تفور إلا وتغور؟

وهم في الحقيقة: المخذِّلون، المنزوون عن الواقع، الفَرَّارُون من المواجهة. وارثوا التأْويل الخاطىء، لقول الله تعالى:

﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّنْ ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ﴾.

ورضي الله عن الصِّديق، الملقب من الله بالعتيق، الخليفة الراشد، رأْس الراشدين ورئيسهم ـ أَبي بكر، رضي الله عنه ـ؛ إذ قام في الأُمَّة خطيباً فقال:

«إنكم تقرؤون هذه الآية ـ فذكرها ـ وتضعونها في غير موضعها، وإنني سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: إن الناس إذا رأَو المنكر ولم ينكروه يوشك أَن يعمهم الله بعقاب».

فهذا التخذيل المشوب بالإعراض عن مواجهة الباطل من باب تحريف

---

(١) انظر: في «القاموس»، مادة: ولس، و«معالم الكتابة» لابن شيث: (ص/ ١٨٨). وهذا من العربي الفصيح المستعمل في قلب الجزيرة العربية حالياً.

الكلم عن مواضعه .

والمُعْرِضُ عن رد الباطل بَعْد تذكيره، يُخْشى أَن يدخل في الذين إذا ذُكِّروا بآيات ربهم : يخرون عليها صمّاً وعمياناً .

والمُعْرِضُ عن رد الباطل، إدباراً عن تدبر القرآن؛ يخشى أَن يكون من الذين لا يعلمون الكتاب إلاَّ أَماني .

والبصراء يعرفون، أَن المخذِّل، قد لا يقصد التخذيل، وإنما يرمي إلى الاعتذار لنفسه، عن القيام بهذا الواجب، وَحَجْب تقصيره عن العَذْلِ والملام .

أَلاَ إنَّ التخذيل في هذه المسيرة الآثمة، كما أَنه انصراف عن معاضدة العدل، ونصرة الحق، وتعرية لفرسان الدعوة، وهز لمواقفهم، فهو مُظَاهَرَةٌ للمجرمين من : المبتدعين، والمفسدين، والله سبحانه قد نهى عن ذلك فقال تعالى :

﴿فَلاَ تَكُونَنَّ ظَهِيراً لِلْكَافِرِينَ﴾ [القصص : ٨٦] .

وقال عن موسى ـ عليه السلام ـ :

﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾

[القصص : ١٧] .

والحاصل، أَن «**التخذيل**»، يواجه، المجاهدين، بأَلسنتهم وأَقلامهم، وسنانهم، . . . لكنه مع حامله، كصحوة الموت يتقلص ويضمحل، بين غمضة عين وانتباهتها، والعاقبة للمتقين .

وهذه سنَّة الله الجارية، بالنصر، والتأْييد، لكل حامل حقّ وبخاصة «حراس الشريعة» الذين ينفون عن دين الله كل هوًى وبدعة، فيكون قولهم الأَعلى، ومقامهم أَسنى .

وما الحال مع «المخذِّل» المخذول، إلا كما قال شاعر رسول الله

ـ ﷺ ـ حسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ :

مَا أُبَالِي أَنَبَّ بِالحَزْن تَيْسٌ
أَمْ لَحَانِي عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ

ولغيره :

ما يضير البحر أمسى زاخراً
أن رمى فيه غلام بحجر

أما إذا بلغت الحال ببعض المخذلين المقبوحين، إلى استعداء السلطة على أهل السُّنَّة، فما حق هذا إلا أن ينشد في وجهه، قول زفر بن الحارث :

فإن عُدْتَ وَالله الذي فَوْقَ عَرْشه
مَنَحْتُكَ مَسْنُون الغِرَارَيْن أَزْرَقَا
فإن دواء الجهل أن تضرب الطُّلَى
وأن يُغْمَسَ العِرِّيضُ حتى يُغَرَّقَا[1]

وكلما ازداد المخذِّلُ ـ المخذول ـ تعرضاً للمصلحين، فإن هذا من أسباب زيادة الأجر، للداعي على بصيرة، الذاب عن حرمات دينه.

وخذ في مسيرة علماء الأُمَّة، وجهادهم الطويل، ما شئت من ضرب المثال، ووقائع الأحوال؛ لتزداد إيماناً على إيمان[2].

وأختم هذه المظاهرة للحقِّ ضد هذه الظاهرة الباطلة، بما ختمت به «التحذير من مختصرات الجهول بالتفسير» : (ص/ ٦٨ ـ ٧١) وهذا نصه :

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ في «الصواعق المرسلة» : (١/ ٢٦٢ ـ

---

(١) غرار السيف: حده. الطُّلَى: أصل الأعناق. العريض: الذي يتعرض للناس بغير حق، على وزن: خِرِّيت.

(٢) انظر: «الفتاوى» : (١٢/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩).

٢٦٣):

«فما ذنب أَهل السنة والحديث، إذا نطقوا بما نطقت به النصوص، وأَمسكوا عما أَمسكت عنه، ووصفوا الله بما وصف به نفسه، ووصفه رسوله، وردوا تأْويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، الذين عقدوا أَلوية الفتنة، وأَطلقوا أَعنة المحنة، وقالوا على الله، وفي الله بغير علم، فردوا باطلهم، وبينوا زيفهم، وكشفوا إِفكهم، ونافحوا عن الله ورسوله. فلم يقدروا على أَخذ الثأْر منهم إِلا بأَن سموهم: مشبهة، ممثلة، مجسمة، حشوية، ولو كان لهؤلاء عقول لعلموا أَن التلقيب بهذه الأَلقاب ليس لهم، وإِنما هو لمن جاء بهذه النصوص، وتكلم بها، ودعى الأُمة إِلى الإِيمان بها ومعرفتها، ونهاهم عن تحريفها وتبديلها.

فَدَعُوا التشنيع بما تعلمون أَنتم وكل عاقل منصف: أَنه كذب ظاهر، وإِفك مفترى . . . » انتهى.

وهذا الكلام من ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ: مُسْتَلٌّ من مشكاة النبوة، الرامية إِلى حراسة الشريعة بنصب عامل الاحتساب «لضرب كل بنان» يريد أَن يخط في وحدة صف الأُمَة سطور الفرقة والاختلاف، ومزاحمة اعتقاد السلف والقضاء عليه.

والذين يلوون أَلسنتهم باستنكار نقد الباطل وإِن كان في بعضهم صلاح وخير، لكنه الوهن وضعف العزائم حيناً، وضعف إِدراك مدارك الحق ومناهج الصواب أَحياناً، بل في حقيقته من «التولي يوم الزحف» عن «مواقع الحراسة» لدين الله والذب عنه، وحينئذٍ يكون الساكت عن كلمة الحق كالناطق بالباطل في «الإِثم».

قال أَبو علي الدقاق: «الساكت عن الحقِّ شيطان أَخرس، والمتكلم

بالباطل شيطان ناطق» .

والنَّبيُّ ـ ﷺ ـ يخبر بافتراق هذه الأُمَّة إلى ثلاث وسبعين فرقة ، والنجاة منها لفرقة واحدة على منهاج النبوة ، أيريد هؤلاء اختصار الأُمة إلى فرقة وجماعة واحدة مع قيام التمايز العقدي المضطرب؟؟!

أَمْ أَنها «دعوة إلى وحدة تُصَدِّعُ كلمة التوحيد» فاحذروا .

وما حجتهم إلا المقولات الباطلة :

لا تُصَدِّعوا الصَّفَّ من الداخل .

لا تُثِيرُوا الغبار من الخارج .

لا تُحَرِّكُوا الخلاف بين المسلمين .

«نلتقي فيما اتفقنا عليه ، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه» ، وهكذا .

وَأَضْعَفُ الإيمان أَن يقال لهؤلاء : هل سكت المبطلون لنسكت ، أَم أَنهم يهاجمون الاعتقاد على مرأَى ومسمع وَيُطْلَبُ السكوت؟ اللهم لا . .

ونعيذ بالله كل مسلم من تَسَرُّبِ حجة يهود ، فهم مختلفون على الكتاب ، مخالفون للكتاب ، ومع هذا يظهرون الوحدة والاجتماع وقد كذبهم الله تعالى فقال سبحانه : ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى﴾ وكان من أَسباب لعنتهم ما ذكره الله بقوله : ﴿كَانُواْ لاَ يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ الآية .

فلا بد لشداة الاعتقاد الإسلامي الصافي من كل شائبة : من كشف زيوف العداء والاستعداء ، وحراسة الصف من الداخل كحراسته من العدو الخارج سواء ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ﴾ ، فنحن ولله الحمد على أَمر جامع في الاعتقاد على ضوء الكتاب وسنَّة النَّبيّ عليه الصلاة والسلام ، فلا بد من لازم ذلك بالذب عن الاعتقاد ، ونفي أَي دخيل عليه ، سيراً على منهاج النُّبوة ، وردعاً لـ «خُفَرَاءِ الْعَدُو» ، واستصلاحاً لهم .

وهذا أَصل من أُصول أَهل السُّنَّة والجماعة، ومنه نقضهم على أَهل الأَهواء أَهواءهم في حملاتهم الشرسة، وهزاتهم العنيفة لِيَبْقَى الاعتقاد على ميراث النُّبوَّة نقيّاً صافياً.

وإن المؤمن للمؤمن كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في «الفتاوى» (٢٨/ ٥٣):

«المؤمن للمؤمن كاليدين تغسل إحداهما الأُخرى، وقد لا ينقلع الوسخ إلا بنوع من الخشونة؛ لكن ذلك يوجب من النظافة والنعومة، ما نحمد معه ذلك التخشين» انتهى.

فعلى أَهل العلم والإيمان التيقظ لتلك الأَقلام ﴿واضربوا منهم كل بنان﴾، وكل يقوم بهذا الواجب حسب وسعه وطاقته على منهاج الشريعة ﴿والذين لا يجدون إلا جهدهم . . .﴾ والنصح لكل مسلم «ميثاق نبوي» والسلام. انتهى.

المبحث الخامس
في مضارِّ السكوت عن المخالف

في السكوت عن المخالفين وتخذيل المصلحين: أُمور مضرة بالدِّين والدنيا، منها:

١ ـ نزول أَهل السُّنَّة درجات بتعطيل عنصر مهم من حياتهم الوظيفية في الأَمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومجاهدة المبطلين.

وإِذا كان هذا من أَبواب الجهاد، فمن لطيف ما يُسْتَحْضَر، تفسير أَبي أَيوب الأَنصاري ـ رضي الله عنه ـ الإِلقاء باليد إِلى التهلكة: بترك الجهاد ـ في قوله تعالى:

﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾

[البقرة: ١٩٥][(١)].

٢ ـ ارتفاع أَهل الأَهواء على أَهل السُّنَّة. ومن الغبن الفاحش أَن ترتفع منزلة الكِفَّة الفارغة بالسجلات الطائشة، على منزلة الكِفَّة الراجحة بكلمة التوحيد الخالص.

٣ ـ مَدُّ المخالفة، وامتداد رواقها، وانتشارها: في الاعتقاد، والأَقوال، والأَعمال. فإِن الأَهواء إِذا كانت في متناول كل لاقط، آلت بالأُمَّة إِلى أَسْرِهَا بأَغلالِ ما أَنزل الله بها من سلطان.

---

(١) «زاد المعاد»: (٢/ ٦٢)، «تفسير ابن كثير»: (١/ ٢٢٨)، و«مشارع الأشواق» لابن النحاس: (١/ ٥٢٦ ـ ٥٢٧).

٤ـ فُشُو الشبهة، ومداخلتها للاعتقاد الحق، وتلعبها بالقلوب كَتَلَعُّبِ الأَفعال بالأَسماء.

٥ـ وبالتالي تحريك العقيدة الحقّة عن مكانتها، بعد ثباتها، فيضعف الاعتقاد السليم، ويضعف سلطانه[١].

٦ـ ظهور المبطلين في المجامع، وعلى درجات المنابر، واحتباؤهم على أَفواه السكك؛ لمشاغبة المصلحين، والتحريش بهم، وتحريض العامَّة عليهم، وتكميم أَفواههم بعصا السلطان، فيزداد الأَمر شدة، ويزداد المخالف ظهوراً.

إن المبطلين شخصيات قلقة، يورثون القلاقل بتصعيد الخلاف، وإيقاد الفتن، وإثارة المعارك، ولا يتركون أَهل السُّنَّة إلا بجروح دامية، وعيون دامعة.

٧ـ في السكوت والتخذيل: إسقاط للعقوبات الشرعية لأَهل الأَهواء، وأَهل الشهوات.

٨ـ فيهما: إيالة المسلمين، إلى أُمة مستسلمة، منهزمة، مُخَدَّرَة، يحتضنها أَهل الأَهواء، في وضع مكفهر بظلمات متراكمة، يضل فيها الخريت، ويحار فيها الدليل.

وهذه نهاية في إغراء الغزاة لاجتياح ديار الإسلام، وإطفاء جذوته، وما بقي له من صبابة في قلوب أَهله.

٩ـ كسر الحاجز النفسي، بين السُّنَّة والبدعة، والمعروف والمنكر، فيستمرىء الناس الباطل، وتموت الغيرة على حرمات الدِّين، ويستعصي إصلاح الدهماء على العلماء، وَيَجْفُلُون من نصحهم، وَيَجْفُونَهُم.

(١) انظر: «الفتاوى»: (٢٨/ ٢٣٢ ـ ٢٣٥).

١٠ـ في السكوت عن المخالف ومخالفته، تأثيم ذوي القدرة بترك واجب الرد، والتفريط في حراسة الدِّين. مع أَن السكوت بغير حق، هو في نفسه مظاهرة المجرمين. وهذا وحده من مواطن الإثم.

ومن وراء هذا: إثم الموالاة للمخالفين، وهذا أَشد عامل يَنقَضُّ بالنقض، على قاعدة الإسلام: الولاء والبراء.

١١ـ تَحَجُّجُ العَامَّةِ بالسكوت على نسبة الأَهواء، والشهوات، إلى الدين.

١٢ـ من أَنباء سقوط الدول، وحلول القوارع بها: ظهور أَهل البدع والفجور، في لُجَجٍ من أَهوائهم وفجورهم، رَامِينَ إلى نَثْرِ بذور لانشقاقها، وعواصف لتمزيقها، وتقطيع وحدتها، وتصديع بنيانها.

وهذا معلوم باستقراء الأَحوال على تطاول الأَزمان[1].

وخذ من قريب: ما الذي أَخذ بتلابيب «تل أَبيب»، وأَنزل الغاشية على «كاظمة». وعلى هذا فقس . . .

١٣ـ وبالجملة فَلَوْ تُرِكَ، أَهلُ الأَهواءِ، وهم عاكفون على أَهوائهم، يحترفون الكيد لهذا الدِّين، بِسَطْوٍ عظيم، ولسان غليظ، بالمسخ، والتحريف، والغمز، والتبديل، وإِن تَرَفَّقُوا فبصوغ عبارات، لَوْ عُصِرت، لتقاطرت منها الدعوة إلى غير سبيل المؤمنين، وهكذا في حالة زَحْفٍ مُؤلِمَةٍ، وهجمة شرسة، ولا كحال اللعانين الصخابين، بل هم المضللون بنزف المحابر على سطور «الدفاتر»، وأَلسنة غلاظ على أَعواد المنابر.

نعم: لو تُرِكَ كُلُّ مخالف ومخالفته، وضال وضلالته، ومبتدع وبدعته، وفاسق وفسقه؛ لَتَجَرَّعَ أَهل القبلة منهم سموماً قاتلة، وأَهواء ضالَّة، وحياة قاتمة، خافضة للملَّة، رافعة لقتام الشبهة، وَدَنَس الشهوة.

---

(١) «الفتاوى»: (١٢/ ٥١١)، (٢/ ١٣٢، ٤٧٥).

وحينئذٍ فلا تسأَل ـ ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم ـ عن تبدل الكفر بالإيمان، والبدعة بالسُّنَّة، والمعصية بالطاعة، والذلَّة بالعزَّة «ولفسد فينا أَمر الكتاب كما فسد دين أَهل الكتاب قبلنا، بما وقع فيه من التبديل الذي لم ينكر فيه على أَهله»[1].

وهذه نتيجة حتمية لمن فرَّط في أَمر السُّنَّة والكتاب، وورث عِلَلَ أَهل الكتاب من السكوت والكتمان:

﴿يَا أَهْلَ ٱلْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١].

(١) بنحوه في «الفتاوى»: (٢٨/ ٢٣٣).

المبحث السادس
ثَمَرَاتُ القيامِ بهذه الوَظيفة الشَّرْعِيَّةِ

القيام بهذا الواجب الكِفَائِيّ، يحقق مطالب شرعية، وثماراً مباركة تلتمع في حياة المسلمين، التماع البرق في طيات السحاب؛ منها:

١ـ اتقاء المضار ـ آنفاً ـ الناجمة عن السكوت، والانحسار عن مواجهة الواقع.

٢ـ هذا نشر للسُّنَّة، وإحياء لما تآكل منها، فكما يكون نشرها بالعمل بها، والدعوة إليها، فكذلك برد العدوان عليها.

٣ـ ومن أَهم المهمات: نُصْحٌ للمخالف، ، وَضَمَادٌ لِجِرَاحِهِ، ونصح لجميع المسلمين، وكشف للغشاوة عنهم، وحماية لِقِيَمهم من التحلل والإدغام، والدخولات وحياة الأَنعام، وغيرها من رَوَاسِبِ الخلاف الطَّائِش.

٤ـ تنقية السَّاحة من المنكودين، بالتعريف عليهم، بما خالفوا به أَمر السنة والكتاب، فابتدعوا، وفجروا، ونابذوا السُّنَّة، وآذو المسلمين. وفي هذا تحذير بالغ من الوقوع في شِراكهم، وحيلولة بينهم وبين ما يشتهون.

٥ـ إن الدفع في صدور المخالفات المذمومة، وأَعجازها: كف لبأْسها عن المسلمين، وتضييق على ساحات الخلاف، والتدابر، وإلقاء بالأَهواء كالدراهم الزُّيُوف.

٦ـ دفع الإثم عن المسلمين بالقيام بهذا الفرض الكفائي، وإعانة لهم على

دينهم الحق، ورحمة بهم. وهذا من كمال الشفقة والرفق بالمسلمين، والرحمة بهم، ولهذا أَلمح العلماء إلى أَفضلية فرض الكفاية على غيره، كما في «تنبيه الغافلين»[1] لابن النحاس الدمشقي، والله يتولى الصالحين من عباده.

٧- نيل شرف الرتبة بالقيام بهذه الحِسْبة، للذَّبِّ عن الشريعة وحملتها، وصيانتها من الدخولات وحراستها، وإِنعَاشِ الغَيرة، وَبَعْثِ مطلب الجهاد فيها.

□ □ □

(١) (ص/ ٣١).

الخاتمة

مِنْ أَبحاث هذا «الأَصل المِلِّي» العظيم، يمكن تصنيف الخلاصة الآتية:

□ **أَولاً: إعلام المسلمين بما يلي:**

١ـ أَن «الرَّدَّ عَلَى المخالفين» من أَهل الأَهواء، وغيرهم: وظيفة شرعية، من مهام علماء المسلمين؛ لحراسة الملَّة، والذَّبِّ عنها، وعن أَعراض أَهلها.

٢ـ وأَنه واجب كِفَائي، معلوم بالضرورة.

٣ـ وأَن الشريعة حَفَّتْ هذا «الواجب» بشروط وآداب كما في «المبحث الرابع» منه.

ومن أَهمها تنزيل الأَحكام على الأَقوال، والأَفعال، لا على الأَشخاص إلا بعد يقين.

□ **ثانياً: إعلام أَهل السُّنَّة والجماعة بما يلي:**

١ـ أَن أَهل السُّنَّة والجماعة: هم قَوَامُ الأُمة؛ لِتَخَلُّصِهِمْ من البدع والأَهواء، فهم نَقَاوَةُ المسلمين، ونجمها الْوَهَّاج.

٢ـ أَن علماءهم: مُرْصَدُون، لحفظ الدِّين، وحراسته من أَهواء المخالفين، وشهواتهم.

٣ـ أَن العَالِم العامل: يَرْصِدُ الأَحداث، وَيُقَدِّرُها، وَيُقَوِّمُها سواء كانت

مكتوبة، أَم مسموعة، أَم مرئية.

فإذا احتوى الحَدَثَ، وتصوره على وجهه الواقع، ورأَى في محتواه: مخالفة مذمومة، بَرَزَ إلى المكاشفة: فيقول، وينشر، ويكتب، ويعلن، مجاهداً بلسانه، وقلمه، حتى تعود المنقصة أَدراجَها على أَعقابها، وَيَرُدَّ كيدها عن المسلمين.

□ **ثالثاً: إعلام «طَرِيدِ أَهل السُّنَّة» من كل مبتدع وَمُسَاء بالآتي:**

١ـ أَن رَدَّ بدعته، وملاحقتها، حتى يُجْهَزَ عليها، وَيُكَفَّ بأْسها عن المسلمين: من قواطع الأَحكام في الإسلام، منتظم العقد في حياة علماء أَهل السُّنَّة.

٢ـ وأَن الرَّدَّ عليه، والتحذير من داعية الهوى: فيه نُصْحٌ له، ولعموم المسلمين.

□ **رابعاً: إيقاظ من تلبس بترك المخالفين من المبتدعة، وغيرهم: يَتَجَوَّلُونَ في صلابة جبين، وتنبيه المخذِّلين لعباده المصلحين، بما يأْتي:**

١ـ أَنَّ حَجْبَ أَنوار الإسلام في أَطواء الظلام، يكمن في أَخَادِيدِ الصمت، وشقوق التَّخْذِيل.

٢ـ وأَن السكوت أَبداً عن رَدِّ الباطل: إثم، من جهتين، في السكوت، وفي مظاهرة المبطل بالسكوت عنه.

٣ـ وأَن «التخذيل»: منقصة في حكم الإسلام، وأَن المخذِّل آثم من تلك الجهتين مع إثم التخذيل.

□ **خامساً: تصحيح المفاهيم وتحديدها، لهذه الأَلفاظ الثلاثة: «رَدُّ العَالِمِ لِلْمُخَالَفَةِ» كالآتي:**

١ـ تحديد مفهوم المخالفة المذمومة محل البحث، وهو: مخالفة الشريعة

من أَيِّ وَجْهٍ، بداعٍ من شبهة، أَو شهوة، أَو شذوذ . . .

٢ـ المفهوم الموسَّع للرَّدِّ شرعاً، فليس كما يفهمه البعض من قصره على الإبطال والتنديد بكتاب، أَو رسالة، بل أَعمُّ من ذلك، فيكون: مكاتبة، وكتابة، ومشافهة، وإيقاع طَرَفٍ من العقوبات الشرعية كالنفي، والإبعاد، وإحراق الكتاب، ومنعه من الدرس، وسوقه إلى القضاء؛ لينال أَدباً يردعه ويزجره . . .

وبهذا نستفيد، أَن هذا من العلماء يَكْتُب، وهذا يُقول، وأَن الساكت من العلماء عن هذين الواجبين، قد يكون له جهد عظيم، في إضعاف البدعة، ومحاصرتها، وقمع حاملها، بأَي من مسالك الرَّدِّ الشرعية.

٣ـ العلماء قُدُرَات، وكلٌّ يزاول ما يحسن، حسب قدرته، فهو على ثغر يحميه من أَي عدوان عليه.

فعالم يرد على ملحد، وآخر على صاحب بدعة خفيفة، وثالث على صاحب فسوق، وآخر يرد على رأْيٍ شاذ. كل هذا حسب القدرة والتأْهيل.

وهذا يُكْسِب اجتناب المقولة الساذجة: فلان يرد على شذوذ فقهي، ويترك الملحدين، فلماذا لا يَرُدُّ عليهم؟ وهكذا . . .

□ **سادساً: وَأُذَيِّلُ هذه الخاتمة بالتذكير بما يلي:**

١ـ على العلماء رفع التكبيرة الأُولى في الميدان هَاتِفَةً بإحياءِ هذا الواجب الجهادي الدفاعي عن الدِّين الإسلامي، بردِّ كل مخالفة بشبهة، أَو شهوة، أَو شذوذ. وهذا غاية في سلامة الصَّفِّ الإسلامي، وتوحيده، ووحدته، وكفّ عوامل التَّصَدُّعِ من الدَّاخل، وإثَارة الغُبار عليه من الخارج:

﴿فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ الآية.

٢- على كل مسلم موحِّد: النهوض بالحقوق الشرعية عليه، للعلماء العاملين: من توقيرهم، وتبجيلهم، وإعطائهم قدرهم، والكف عن أعراضهم، والوقيعة فيهم، والبعد عن إثارة التشكيك في نياتهم، ونزاهتهم، والتعسف في حمل تصرفاتهم بالفتيا والقول على محامل السوء، وَتَصَيُّدِ المعايب عليهم، وإلصاق التُّهم بهم، والحط من أقدارهم، والتَّزهيد فيهم. فإن هذا من أعظم وسائل «الهدم» ومواطن الإثم، وتفتيت الأُمة، وإضعاف القيادة العلمية.

وما هذه إلا وَخَزَاتُ مُرْجِف، وَطُعُون مُتَسَرِّع. وهي مواقف يتشفَّى بها، من في قلبه عِلَّة، وفي دينه رهق وَذِلَّة، من أهل البدع والأهواء، وغيرهم، فلا تكونَنَّ ظهيراً للمجرمين، تخذل علماء السُّنَّة وتكون بفعلتك هذه، تذود الناس عنهم، وعن دروسهم، وحلقهم، ومآثرهم، وَتُسْلِمُهُمْ غنيمة باردة إلى علماء السوء والبدعة، أو جعلهم هملاً تَتَصَيَّدُهُم الفرق، والأحزاب.

٣- ومع هذا الواجب الشبابي من احترام العلماء، والالتفاف حولهم، فواجب على العلماء العاملين: احتضان الشباب، واحتواؤهم والرَّبط على قلوبهم بوشائج العلم والإيمان، وبهذا يُكَوِّنُونَ «رَابِطَةً عِلْمِيَّةً شَبَابِيَّة»، تجد فيها «العالم القُدْوَة»، و«القيادة العلمية» للأُمة، ومصانع لرجال المستقبل، بها يَظْهَرُون.

ومن واجب العلماء نحو الشباب: حسن التعامل معهم، بدقة، وحكمة، وروية، بتوجيههم، والجلوس لهم، بالدرس، والتلقين، والأخذ عنهم، والتلقي منهم، والكتابة، والتأليف، والفتيا، كل بما وسعه

حتى يحتوي العلماء تَوَجُّهَات الشباب: العقدية، والسلوكية. سليمة من الانحراف في الفكر، والسلوك.

وإن التحذير لَيَقُومُ على أَشُدِّه، من مواجهة الشباب بالعنف، والغلظة، والقَمْعِ، والمُلاحَقة، والتشكيك في نياتهم، والانصراف، وصرف الوجوه عنهم، فلهذه وأَمثالها آثار في غاية الخطر، والتمزق، وَسَرِقَة في السلوك والاعتقاد، على أَنقاض غَليان الأَفكار في مراجل الشباب، فحينئذٍ تَطْمِرُ بهم طَمْرَةً، ترميهم في أَعاصير مدمرة، وتدفعهم إلى الأَعمال في السراديب المظلمة، تحت مضلات منحرفة مختلفة، يُفْضي بعضها إلى بعض باغتيال المنهج الحق، والمسلك الرَّشَد.

ومن كان سبباً في هذا، فيا ويله من عذاب الله، ومقته، وغضبه إن لم يتداركه الله برحمته.

٤ـ على كلِّ وَالٍ لأَمر من أُمور المسلمين بصفة خاصة، وعلى كلِّ مسلم بصفة عامة: إصلاح الحال بنبذ البدع والأَهواء، والمخالفات المذمومة، ومنابذة أَهلها:

فعلى رقابة المطبوعات: منع ما كان سبيله كذلك.

وعلى مسؤولي التعليم: منع التعاقد مع من كان كذلك.

وعلى التجارة: منع استيراد ما يضر بالمسلمين في دينهم وأَخلاقهم.

وعلى التجار: الامتناع من الممارسة والتسويق، والحذر من تكثير سَوَادِ المخالفين بمزاولة بيع وشراء السلع المحرَّمة، وتأْجير المحلات على أَصحابها، والله أَعلم.

❑ ❑ ❑

بصيرة
إلى حملة الأقلام المسمومة، والأفواه المحمومة

خير ما يُفْتَتَحُ بِهِ القرآن العظيم:

﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾

[الجاثية: ٢١].

فَيَا مَنْ آذَى نَفْسَه، بِخَطٍّ مائل عن الصِّراط المستقيم، فاجترح السَّيئات، وطاف بقلبه طائف الهوى، وارتمى في مجاهل الضلال البعيد، فقارف الشبهات والشهوات، وَمَدَّها داعياً إليها بِفَمِهِ كِفَاحاً للناس فَسمعوه، أَوْ رَقْماً بِقَلَمِهِ في قرطاس فَلمسوه: خُذْ من مَعِين الإسلام، **عهداً أكيداً: نصحاً، ووعداً، ووعيداً:**

☐ **أَمَّا النُّصح:**

فعلى مَا دَلَّ عليه النَّبِيُّ ـ ﷺ ـ عُمُومَ أُمته من «**النُّصْح لكل مسلم**»، و«**الدين النصيحة**».

فالنصيحة إلى مَن نَجَمَ به الضلال، وأَلَمَّتْ به غاشية الأَوهام: أَن يَتَجَرَّد منها إلى: مرابع اليقين، والثبات، والإيمان، والأَعمال الصالحات، في دائرة الكتاب والسُّنَّة، والتَّواصي بالحقِّ، والصبر والمصابرة: ليكون حامل خَيْرٍ ممدود، تَصِلُ حاضر الأُمَّة بماضيها، وَتَرْبط مستقبلها بحاضرها، على هدي الإسلام وصراطه المستقيم. يُعظم الله لك الأَجر، وَيُخَلِّد لك الذِّكْر، ومن

ورائك أَيام صِعَاب، فخذ لها من دين الله واقية.

- أَما الوَعْد:

فكل المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله، وعرضه. وقد جعل الله لكل شيء سبباً، ولكل حادثة حديثاً وذِكْراً.

- أَمَّا الوعيد:

فَإِنْ جَانَبْتَ النصيحة، وَأَبَيْتَ إِلاَّ مَرَاتع الإثم والوقيعة، فحينئذٍ خرقت «حجاب الوعد» ونكثت العهد بمخالفة ذَميمة «تُحِلُّ العِرض والعقوبة» بِمُقَدَّرَاتِ الشريعة و«لا يجني جَانٍ إِلاَّ على نفسه»، وَمَنْ جَرَّ أَذيال الناس بباطل جروا ذيله بحقٍ. ورحم الله أَهل الحياء.

فخذ إِنفاذ الوعيد من علماء الملَّة، فإِنهم على عهد مع ربِّهم اقتضاه أَصل دينهم: «جهاد المخالفين بأَلسنتهم وأَقلامهم»،

قال الله تعالى عن السبأَية المعرضين:

﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُواْ أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾

[سبأ: ١٩].

فإِلى اقتحام العقبة بالمواجهة اللسانية، والمكاشفة القلمية، على يد أَهل السُّنَّة مضبوطة بمعاقد الإِيمان، وآداب الإِسلام:

لسان صدقٍ ينطق بكلمة حق جهيرة.

وأَقلامُ بِرٍّ جَادَّةٍ، ترقم صحائف الأَبرار لتحطيم صحائف الأَشرار.

إِنَّه عَهْد مستمر العقد إِلى آخر الشوط ـ بإِذن الله تعالى ـ وما هم بهازلين، والعاقبة للمتقين.

ولن يَصْرِفَ العلماء العاملين، المسلَّحين بالعلم وصدق اليقين، ما

يلاقونه في عامة العوالم، من التعسف، والإرهاق، والمطاردة، والإرهاب، والإجراءات التعسفية، بعين الكبرياء، ويد القوة باسترقاق العقول، وإلجام الأفواه، واعتقال الأقلام؛ فإن هذا لن يزيد القلوب المطمئنة بالإيمان إلا سكينة، وأريحية، ولن يؤثر على الحق إلا انتشاراً وقوة:

﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحاً أَن كُنتُمْ قَوْماً مُسْرِفِينَ﴾

[الزخرف: ٥].

وإذا كانت عين الظالم يقظة بعسفه، ويده ممدوة بِجَوْرِهِ . . . فإن عين المظلوم يقظة على بصيرة من ربه، ويده ممدودة بصريف قلمه. وشتان بين اليقظتين: فالأُولى: لا تتجاوز أُمَّ رَأْسِ صاحبها؛ لأنها مقطوعة الأسباب بربّ الأرباب:

﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾،

وأما الثانية: فإن لحظها سَهْمٌ ماضٍ، وعبرتها ريح قاصف، ودمعها إرسال حاصب؛ لأنها تنبعث من قلوبٍ عامرةٍ بالإيمان، متصلة بمسبب الأسباب، مجري السحاب، هازم الأحزاب، فليتق امرؤ متغافل: «دعوة مظلوم تسري بليل وهو عنها غافل» وخذها فائدة، وغنيمة باردة من «طريق الهجرتين» لابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ:

«ما أعظم الفرق بين من نام وأعين الناس ساهرة تدعوا له، ومن نام وأعين الناس ساهرة تدعوا عليه».

اللهم ثبتنا بقولك في الحياة الدنيا وفي الآخرة آمين.

□ □ □